تعقبات الإمام الذهبي
على الإمامين ابن المديني وابن القَطَّان
في ميزان الاعتدال دراسة نقدية

إعداد

سلوى محمود محمد

مدرس بقسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع البنات – القاهرة

بحث ترقية لنيل درجة (أستاذ مساعد) في الحديث وعلومه

٤١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تناولت هذه الدراسة تعقبات الإمام الذهبي علىٰ الإمامين ابن المديني وابن القَطَّان في كتاب (ميزان الاعتدال) ، فتحدثت عن الإمام الذهبي – رحمه الله – وكتابه (ميزان الاعتدال)، كما ذكرت مكانة كلٍ من الإمامين عَلِيّ بن المديني وابن القطان ومنهجهما في الجرح والتعديل ، وقد ذكرت ترجمةً مفصلةً لكل راوٍ تشتمل علىٰ :قول الإمام ابن المديني ، أو ابن القَطَّان فيه ، وتعقُّب الإمام الذهبي عليه ،وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالتفصيل ، وقمت في آخر كل ترجمة ببيان صحة تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمامَين ابن المديني وابن القَطَّان أو عدم صحته ، مستعينةً في ذلك بما ورد في الراوي من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، هذا وكان عدد الرواة سبعة عشر راويًا ، وختمت البحث بخاتمةاشتملت علىٰ أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث ، وكذا التوصيات المتعلقة بهذا النوع من الدراسة النقدية .

The Summary

This study examined the comments of Imam al-Dhahabi on the two imams Ibn al-Madeeni and Ibn al-Qattan in the book of Mezan Al Eatedal "The Balance of Moderation". I spoke about Imam al-Dhahabi (may Allaah have mercy on him) and his book Mezan Al Eatedal "The balance of Moderation" , as I mentioned the position of both imams Ali ibn al-Madeeni and Ibn al-Qattan and their method in defaming and confirming the honesty of the narrator .I mentioned a detailed definition of each narrator includes: the critical remarks of Al-Dahabi about the comments of Imam Ibn al-Madeeni, or Ibn al-Qattan , and the detailed opinions of confirming the honesty of the narrator and defaming‘s Imams . In the last of every translation , I illustrated the authenticity or inauthenticity of imam Al-Zahabi's comments on the two imams : Ibn al-Madeeni and Ibn Qattan ,using in this; the contained opinions of confirming the honesty of the narrator and defaming imams.

The study examined biography of ١٧s narrators. In conclusion, I summarized the most important abstract results from this research as well as recommendations regarding this type of critical study.

١-The detailed opinions of confirming the honesty of the narrator and defaming ‘s Imams:

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يتَّخذ ولدًا ، ولم يكن له كُفُوًا أحد ، علَّم الإنسان ما لم يعلَم ، وهداه إلىٰ الطريق الأقْوَم ، والصلاة والسلام علىٰ خير خَلْق الله ، الذي بلَّغ الرسالة ، وأدىٰ الأمانة ، وجاهد في الله حق جهاده حتىٰ أتاه اليقين .

أما بعد ...

فإن عِلْم الحديث الشريف من أجَلّ العلوم الشرعية ، وأشرف الفنون النقية ، إذ به الحِفاظ علىٰ سُنَّة خير البريَّة . وقد هيأ الله تعالىٰ لهذه الأُمَّة رجالًا أمناء أجِلَّاء ، عكفوا علىٰ دراسة السُّنَّة النبوية ، وميَّزوا لنا بين عدول الناقِلة وثقات الرواة ، وبين أهل الغَفْلة وسوء الحِفْظ والكذب . قال الإمام أبو حاتم الرازي – رحمه الله – : " ولمَّا كان الدِّين هو الذي جاءنا عن الله – ﷻ – ، وعن رسوله – ﷺ – بنقل الرواة ، حُقَّ علينا معرفتهم ، ووجب الفحص عن الناقِلة ، والبحث عن أحوالهم ، وإثبات الذين عرَفناهم بشرائط العدالة والتثبت في الرواية ، مما يقتضيه حُكم العدالة في نقل الحديث وروايته ... إلىٰ أن قال : وأن يُعزَل عنهم الذين جرَّحهم أهل العدالة ، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم ، وما كان يعتريهم من غالب الغَفْلة ، وسوء الحِفظ ، وكثرة الغلط والسهو والاشتباه " [1].

ولقد كان من هؤلاء العلماء الأجِلَّاء ، الذين سخرهم الله لخدمة السُّنَّة النبوية ، الإمام ، الحافظ ، الجليل : أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز شمس الدِّين الذهبي ، المتوفىٰ سنة ثمان وأربعين وسبعمئة هـ . فقد كان – رحمه الله – من الأئمة المتميزين في عِلْم الجرح والتعديل ونقد الرواة ، ولقد ترك لنا ثروة هائلة من المؤلفات العظيمة في هذا الشأن والتي من أهمها : كتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) .

[1] انظر في ذلك الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١ / ٥ ، ط . دار إحياء التراث العربي بيروت .

وقد آثرت أن أجمع تعقُّبات هذا الإمام الجليل في هذا الكتاب علىٰ الإمامين : عَلِيّ بن المديني ، وابن القَطَّان ، ثم أقوم بدراسة هذه التعقُّبات دراسةً وافيةً لاستخراج ما فيها من دُرَر وفوائد .

سبب اختيار هذا الموضوع

وأما عن سبب اختياري لهذا الموضوع فهو يتلخص فيما يلي :

١-محبتي للحديث النبوي الشريف ، وما يتصل به من علوم تتعلق بروايته ودرايته ، وبخاصة ما يتعلق بعِلْم الجرح والتعديل ونقد الرواة ومناهج العلماء في ذلك . إذ إن الإمام الذهبي – رحمه الله – له منهجه المتميِّز في الجرح والتعديل ، ويُعَدّ من أئمة النقد في القرن الثامن الهجري .

٢-إن كتاب (ميزان الاعتدال) من الدواوين العلمية العظيمة المشتمِلة علىٰ العديد من الفوائد التي يَجُود بها الحافظ الذهبي في كتاباته وتعليقاته وانتقاداته .

٣- الوقوف علىٰ تعقُّبات هذا الإمام الجليل علىٰ عالِمَين كبيرين من علماء الجرح والتعديل وهما : الإمام عَلِيّ بن المديني ، والإمام أبو الحَسَن ابن القَطَّان ، ودراسة هذه التعقُّبات وجمعها ، والوصول إلىٰ القول الفصل فيها .

خطة البحث

قمت بتقسيم هذا البحث إلىٰ : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، ومراجع ، وفهارس

أولًا : المقدمة وقد تحدثت فيها عن : سبب اختياري لهذا الموضوع ، والخطة التي رسمتها له ، والمنهج المتَّبَع فيه .

ثانيًا : التمهيد وقد تحدثت فيه عن الإمام الذهبي – رحمه الله - وكتابه (ميزان الاعتدال) .

ثالثًا: الفصل الأول وقد تحدثت فيه عن مكانة الإمام عَلِيّ بن المديني – رحمه الله – ومنهجه في الجرح والتعديل ، ثم أَتْبَعْت ذلك بستة مباحث بعدد الرواة الذين تعقَّبهم

الإمام الذهبي - رحمه الله -في أقواله عليه والواقعة في كتاب (الميزان) .

رابعًا: الفصل الثاني وقد تحدثت فيه عن مكانة الإمام ابن القَطَّان – رحمه الله – ومنهجه في الجهالة ، وأَتْبَعْت ذلك بأحد عشر مبحثًا بعدد الرواة الذين تعقَّبهم الإمام الذهبي – رحمه الله في أقواله عليه والواقعة في كتاب (الميزان) .

خامسًا: الخاتمة وقد ذكرت فيهاأهم النتائج التي استخلصتها من هذا البحث ، وتوصياتي في هذا المجال .

سادسًا : قائمة المراجع التي استقيت منها المادة العلمية لهذا البحث مرتبة علىٰ حروف المعجم .

سابعًا : فهرس الموضوعات التي اشتمل عليها هذا البحث .

منهج البحث

١ – قمت باستقراء كتاب (ميزان الاعتدال) للإمام الذهبي – رحمه الله تعالىٰ – استقراءً تامًا .

٢ – استخلصت جميع الرواة الذين تعقَّب الإمام الذهبي فيهم أقوال الإمامَين : ابن المديني ، وابن القَطَّان في الجرح والتعديل .

٣–قسمت هؤلاء الرواة تَبَعًا للإمام الذي تعقَّبه الحافظ الذهبي في أقواله النقدية ، وجعلت كل إمام في فصل مستقل .

٤ – رتَّبت تراجم هؤلاء الرواة في كل فصل علىٰ حروف المعجم ، جاعلةً كل راوٍ في مبحث مستقل بذاته .

٥ – ذكرت ترجمةً مفصلةً لكل راوٍ تشتمل علىٰ :

أ– قول الإمام ابن المديني ، أو ابن القَطَّان فيه .

ب– تعقُّب الإمام الذهبي عليه .

جـ– أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بالتفصيل .

٦ – عزوت كل قول من أقوال هؤلاء الأئمة إلىٰ مصدره الأصلي في الحاشية ، فإن لم أجده في مصدره عزوته إلىٰ المصدر الذي نقل قوله ، مع بيان ذلك بقولي : (نقلًا

عنه) .

٧- قمت في آخر كل ترجمة ببيان صحة تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمامَين ابن المديني وابن القَطَّان أو عدم صحته ، مستعينةً في ذلك بما ورد في الراوي من أقوال أئمة الجرح والتعديل وبذلك تظهر فائدة البحث .

٨- قمت باستعمال بعض المصطلحات والرموز في هذا البحث ، وإليك بيانها :

(ت) : اختصارًا لرقم الترجمة .

(ط) : اختصارًا للطبعة .

(نقلًا عنه) : وذلك إذا لم أجد قول العالِم في مصدره الأصلي ، ووجدته في غيره من المصادر .

والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل .

التمهيد

الإمام الذهبي وكتابه (الميزان)

يُعتبَر الإمام الذهبي – رحمه الله – إمامًا عالِمًا بأحوال الرجال ، بارعًا في نقدهم وتَتَبُّع ما قيل فيهم . فقد وصفه الإمام ابن حجر – رحمه الله – بأنه من أهل الاستقراء التام في الرجال [1] . ونظرًا لما تميَّز به الإمام الذهبي من تلك المَيزات العظيمة ، فقد جاءت مؤلفاته حافلة بالعديد من الفوائد في تراجم الرجال . ولعل من أهم هذه المؤلفات كتاب : (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) موضوع البحث وهو كتاب جامع لنقد رواة الآثار ، ألَّفه الإمام الذهبي بعد تأليفه لكتاب (المغني في الضعفاء) الذي اعتمد فيه علىٰ كثير من المراجع ، وقد زاد في (ميزان الاعتدال) رجالًا لم يذكرهم في (المغني) .

وقد ذَكَر الإمام الذهبي – رحمه الله – في هذا الكتاب كل مَن تُكُلِّم فيهم من الرواة ، حتىٰ وإن كان هذا الجرح غير مؤثر أو قادح ، أو كان هذا الجرح تَعَنُّتًا من صاحبه تجاه راوٍ معين ، فيذُبّ عنه ما قيل فيه .

وقد بيَّن الإمام الذهبي في مقدمة كتابه أنواع الرجال الذين اشتمل عليهم هذا الكتاب حيث قال : " وقد احتوىٰ كتابي هذا علىٰ ذِكْر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله . وعلىٰ الكذابين في أنهم سَمِعوا ولم يكونوا سَمِعوا ، ثم علىٰ المتهمين بالوضع أو بالتزوير .

ثم علىٰ الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي .ثم علىٰ المتروكين الهَلَكَة الذين كَثُرَ خطؤهم ، وتُرِكَ حديثهم ، ولم يُعتَمد علىٰ روايتهم .ثم علىٰ الحفاظ الذين في دينهم رِقَّة ، وفي عدالتهم وَهَن . ثم علىٰ المحدثين الضعفاء من قِبَل حِفظهم ، فلهم غَلَط وأوهام ، ولم يُترَك حديثهم ، بل يُقبَل ما روَوْه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام ثم علىٰ المحدثين الصادقين ، أو الشيوخ المستورين

[1] انظر نزهة النظرفي توضيح نخبة الفِكَر لابن حجر صـ١٧٨ ، ط . مطبعة سفير بالرياض .

الذين فيهم لِيْن ، ولم يبلُغوا رتبة الأثبات المتقنين ثم علىٰ خَلْق كثير من المجهولين ، ممن يَنُصّ أبو حاتِم الرازي علىٰ أنه مجهول ، أو يقول غيره : لا يُعْرَف ، أو فيه جهالة ، أو يُجْهَل ، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل علىٰ عدم شُهرة الشيخ بالصدق ، إذ المجهول غير مُحتَجّ به . ثم علىٰ الثقات الأثبات الذين فيهم بِدْعة، أو الثقات الذين تكلَّم فيهم مَن لا يُلْتَفَت إلىٰ كلامه في ذلك الثقة ، لكونه تَعَنَّت فيه ، وخالَف الجمهور من أولي النقد والتحرير ٠٠٠٠ إلىٰ آخر ما قال " [1].

وقد بيَّن الإمام الذهبي أنه قد يَذكُر الراوي الثقة لمجرد أقَلّ ضَعْف قيل فيه حيث قال : " وفيه مَن تُكُلِّمَ فيه مع ثقته وجلالته بأدنىٰ لِيْن ، وبأقَلّ تجريح ، فلولا أن ابن عَدِيّ أو غيره من مؤلِّفي كُتُب الجرح ذَكَروا ذلك الشخص لما ذَكَرْته لثقته ... إلىٰ آخر ما قال " [2]

وقد اعتنىٰ كثير من العلماء بهذا الكتاب عنايةً فائقةً ، وأولوه جهدًا وافرًا ، نظرًا لما حواه هذا الكتاب من فوائد جَمَّة في عِلْم الرجال . ولِما لا ، وقد حَظِيَ مؤلِّفه بمكانة كبيرة ، وباع طويل ، وقَدَم راسخة في هذا الفَنّ .

ومن ثَمَّ فقد آثرت أن أجمع تعقُّبات الإمام الذهبي في هذا الكتاب القَيِّم علىٰ الإمامَين ابن المديني وابن القَطَّان ، والتي لها تعلُّق بنقد الرواة ، وبيان أحوالهم في ميزان الجرح والتعديل ثم أقوم بدراستها وعرضها علىٰ أقوال أئمة الجرح والتعديل ، وذلك لإثبات صحتها من عدمه٠

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يتقبل هذا العمل ، ويجعله في ميزان حسناتي ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم ، إنه ولِيّ ذلك والقادر عليه .

---

[1] انظر في ذلك مقدمة ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ١ / ٣ ، ط . دار المعرفة بيروت .
[2] انظر المصدر السابق ١ / ٢ .

الفصل الأول :
تعقُّبات الإمام الذهبي على الإمام عَلِيّ بن المديني
بين يدَي الإمام ابن المديني

للإمام عَلِيّ بن المديني – رحمه الله تعالىٰ – مكانة كبرىٰ ، ويَد طُولىٰ في عِلْم الجرح والتعديل . كيف لا وهو العلَّامة ، الجِهْبِذ ، طبيب الحديث في عِلله . وقد أثنىٰ عليه كثير من العلماء في حِفظه ، وإمامته ، وعِلْمه ، ومعرفته بعِلَل الحديث .

قال الإمام البخاري : " ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند عَلِيّ بن المديني " [1] .

وقال الإمام أبو حاتم الرازي : " كان ابن المديني عَلَمًا في الناس في معرفة الحديث والعِلَل " [2] وقال الإمام النَّسائي : " كأن الله خَلَق عَلِيّ بن المديني لهذا الشأن " [3] .

وقال الإمام الخطيب : " هو أحد أئمة الحديث في عصره ، والمُقَدَّم علىٰ حفاظ وقته " [4] . وقال الإمام النووي:وأجمعوا علىٰ جلالته ، وإمامته ، وبراعته في هذا الشأن ، وتقَدُّمه علىٰ غيره [5]وقال الإمام الذهبي : " الشيخ ، الإمام ، الحُجَّة ، أمير المؤمنين في الحديث . برع في هذا الشأن وصَنَّف ، وجَمَع ، وساد الحفاظ في معرفة العِلَل " [6] .

أما إذا أردنا أن نُصَنِّف الإمام عَلِيّ بن المديني – رحمه الله – من حيث التشدد ، أو التوسط، أو التساهل في ميزان الجرح والتعديل كي نقف علىٰ معرفة منهجه في نقد الرواة فيمكننا أن نقول في بداية الأمر :

إذا ما نظرنا إلىٰ تقسيم الإمام الذهبي – رحمه الله –لعلماء الجرح والتعديل من حيث التشدد أو الاعتدال ، أو التساهل ، فإننا لا نجد أي ذكر للإمام عَلِيّ بن المديني ضمن هؤلاء العلماء [7] . وبالرغم من ذلك فيمكننا القول بأن الإمام عَلِيّ بن المديني –

---

[1] انظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٢ / ٨١ ، ط . دار الفكر بيروت .
[2] الجرح والتعديل ، باب : ما ذُكِرَ من عِلم عَلِيّ بن المديني ومعرفته بناقلة الآثار ١ / ٣١٩ .
[3] انظر طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي ٢ / ١٤٦ ، ت ٣٤ ، ط . دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع .
[4] انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١١ / ٤٥٨ ، ت ٦٣٤٩ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .
[5] تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١ / ٣٢١ ، ط . دار الفكر بيروت .
(٦) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١١ / ٤١ ، ت ٢٢ ، ط . مؤسسة الرسالة بيروت .
[7] انظر في ذلك ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي صـ ١٧٢ ، ١٧٣ ، ط . مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، دار البشائر بيروت .

رحمه الله – يُعَدّ من الأئمة المعتدلين في الجرح والتعديل . ومما يدل علىٰ ذلك أنه قال عن نفسه في بيان منهجه : " إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رَجُل لم أُحَدِّث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن ؛ لأنه أقصدهما ، وكان في يحيىٰ تشدد " [1] . فهذا القول من الإمام عَلِيّ بن المديني – رحمه الله – يبيِّن لنا اعتداله في الجرح والتعديل . إذ إن الإمام يحيىٰ بن سعيد القَطَّان ، والإمام عبد الرحمن بن مهدي من أهم شيوخ عَلِيّ بن المديني ، وقد أخذ عنهما عِلْم الحديث ، وتأثر بهما تأثرًا شديدًا . فهو يبيِّن لنا أنه إذا اتفق يحيىٰ القَطَّان وعبد الرحمن بن مهدي – رحمهما الله – علىٰ تجريح رَجُل فإنه يترك الحديث عنه ، أما إذا اختلفا في حاله فإنه يأخذ برأي الإمام عبد الرحمن بن مهدي ، لِما عُرِفَ عنه من توسطه واعتداله ويترك رأي يحيىٰ القَطَّان لِما عُرِفَ عنه من تشدده ، مما يدل علىٰ اعتدال الإمام عَلِيّ بن المديني فيمنهجه النقدي .

وقد وجدت قولًا للإمام ابن حجر في ترجمة فُضَيْل بن سليمان النُّمَيْرِي يدل في ظاهره علىٰ تشدد الإمام عَلِيّ بن المديني ، حيث قال : " روىٰ عنه علي بن المديني وكان من المتشددين " [2]. فهذا القول من الإمام ابن حجر يعني الحُكم بتشدد الإمام ابن المديني في منهجه ، ولكن هذا ليس بصحيح ، فالعالِم قد يكون متوسطًا معتدلًا إلا أنه قد يتشدد في راوٍ معين ، وقد يكون متشددًا إلا أنه يكون معتدلًا أو متساهلًا في راوٍ معين وغير ذلك ويمكن أن يُحْمَل قول الإمام ابن حجر هذا علىٰ أن الإمام ابن المديني كان من المتثبتين الذين يتحرَّون التَّوَقِّي في نقد الرجال . وفي ذلك يقول إسماعيل بن إسحاق القاضي : " كان علي ابن المديني شديد التوقي "[3] . ومما يؤيد اعتدال الإمام عَلِيّ بن المديني أيضًا قوله : " عفَّان ، وأبو نُعَيم لا أقبل قولهما في الرجال ، لا يَدَعون أحدًا إلا وقعوا فيه[4].قال الإمام الذهبي معقِّبًا علىٰ ذلك : " يعني :

---

[1] انظر تاريخ بغداد ١٠ / ٢٤٣ ، ت ٥٣٦٦ .

(٢) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ، الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٤٣٤ ، ط . دار المعرفة بيروت .

[3] تاريخ بغداد ١٠ / ٢٤٥ ، ت ٥٣٦٦ .

[4] انظر سير أعلام النبلاء ١٠ / ٢٥٠ ، ت ٦٥ .

أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما ، فأما إذا وَثَّقا أحدًا فناهيك به "[1]. كل هذا يبيِّن منهج الإمام عَلِيّ بن المديني وتوسطه في نقد الرواة .

وسوف نعرِض إن شاء الله فيما يلي الرواة الذين تعرَّض إليهم الإمام عَلِيّ بن المديني – رحمه الله – بجرح أو تعديل ، ثم نعرِض تعقُّب الإمام الذهبي عليه في كتاب (ميزان الاعتدال) بالتأييد أو المعارضة ، فنقول وبالله التوفيق :

[1] انظر المصدر السابق ١٠ / ٢٥٠ ، ت ٦٥ .

المبحث الأول : حَنظَلَة بن أبي سُفْيَان الجُمَحيّ

قول الإمام ابن المديني فيه

قال يعقوب بن شيبة : سمعت ابن المديني وقيل له : كيف رواية حنظلة عن سالم ؟ فقال : " روايته عن سالم وادٍ ، ورواية موسىٰ بن عقبة عن سالم وادٍ آخر ، وأحاديث الزُّهْرِي عن سالم كأنها أحاديث نافع ، فقيل لِعَلِيّ : هذا يدل علىٰ أن سالمًا كثير الحديث ؟ قال : أَجَل " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي – رحمه الله – : " وقد وَثَّقه ابن مَعِين ، وهذا القول من ابن المديني لا يدل علىٰ غَمْز في حنظلة بوجه ، بل إنه دالّ علىٰ جلالته ، وإنه نظير موسىٰ وابن شهاب في حديثه عن سالم ، فحنظلة إذًا ثقة بالإجماع " [2].

أقوال العلماء فيه

قال ابن سعد : كان ثقةً وله أحاديث [3] . وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : سألت عَلِيًّا عن حنظلة بن أبي سفيان فقال : كان حنظلة وأخوه عمرو بن أبي سفيان مكيَّين من بني جُمَح وكانا ثقتين [4] . وقال إسحاق بن منصور الكَوْسَج ، عن يحيىٰ بن مَعِين : ثقة .وقال أحمد : كان وَكِيع إذا أتىٰ علىٰ حديثه قال : حدثنا حنظلة بن أبي سفيان وكان ثقة ثقة[5] . وقال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل : قال أبي : حنظلة بن أبي سفيان ثقة وقال يعقوب بن شيبة : هو ثقة ، وهو دون المُتَثَبِّتين [6] . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : حنظلة بن أبي سفيان المكي ثقة . وسئل أبو زُرْعَة

---

[1] انظر ميزان الاعتدال ١ / ٦٢٠ ، ت ٢٣٧٠ .
[2] انظر المصدر السابق ١ / ٦٢٠ ، ت ٢٣٧٠ .
[3] انظر الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٥ / ٤٩٣ ، ط . دار صادر بيروت .
[4] انظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني صـ ٩٧ ، ت ١٠٠ ، ط . مكتبة المعارف الرياض .
[5] تهذيب الكمال للمزي ٧ / ٤٤٣ ، ت ١٥٦١ ، ط . مؤسسة الرسالة بيروت .
[6] انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ٣ / ٥٤ ، ت ١١٠ ، ط . دار الفكر بيروت .

عن حنظلة ابن أبي سفيان فقال : ثقة [1]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [2] .وقال ابن عَدِيّ بعدما ذكر حديثًا من طريق أبي قَتَادَة ، عن حنظلة ، عن طاوس ، عن ابن عباس – ﷺ – عن النبي – ﷺ – قال : " إن الله يقول : أَنَا أَتَقَبَّلُ الْصَّلَاةَ مِمَّن تَوَاضَعَ لِعَظَمَتِي [3] " ... الحديث قال : وهذا الحديث متنه غير محفوظ ، ولم يأتِ من قِبَل حنظلة ، وإنما أتىٰ من قِبَل الراوي عنه أبو قتادة هذا ... إلىٰ أن قال : وهذا الحديث عندي رواه عن حنظلة ، توهمًا أن حنظلة حدثه بهذا ، لأن عامة ما يروي حنظلة مستقيم ، ولحنظلة أحاديث صالحة ، وإذا حدث عنه ثقة فهو مستقيم الحديث [4] .

وقال الذهبي : من الأثبات [5] . وقال ابن حجر : ثقة حُجَّة (٦) .مات سنة إحدىٰ وخمسين ومئة . روىٰ له الجماعة .

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق يتبيَّن لنا أن هذا الراوي ثقة بالإجماع ، وأن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني في محله ، حيث إن روايات هذا الراوي عن سالم بن عبد الله صحيحة وكثيرة ، وثابتة في الصحيحين .

قال الإمام الباجي – رحمه الله – : وأخرج البخاري في بدء الوحي وغير موضع عن إسحاق بن سليمان ، وعبيد الله بن موسىٰ ، وأبي عاصم ، وغيرهم عنه ، عن سالم بن عبد الله، والقاسم ، ونافع ، وسعيد بن ميناء ، وعكرمة بن خالد ، وغيرهم [7].

---

[1] انظر الجرح والتعديل ٣ / ٢٤١ ، ت ١٠٧١ .

[2] ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٢٢٥ ، ت ٧٤٦٩ ، ط . دار الفكر بيروت .

[3] الحديث أخرجه البزار في مسنده ٢ / ١٧٢ ، حديث رقم ٤٨٥٥ عن ابن عباس – ﷺ – ، ط : مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم – بيروت ، المدينة –. وقال : " وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن رسول الله – ﷺ – بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ، وعبد الله بن واقد لم يكن بالحافظ ، وقد حدث عنه جماعة كثيرة من أهل العلم ، وعبد الله بن واقد كان حرانيًا عفيفًا ، وكان حافظًا متفقهًا بقول أبي حنيفة ، وكان يغلط فيلقَّن الصواب فلا يرجع ، وكان يكنىٰ أبا قتادة ، وكان قاضيًا .

[4] انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عَدِيّ ٢ / ٤٢٠ ، ت ٥٣٧ ، ط . دار الفكر بيروت .

[5] الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ١ / ٣٥٨ ، ت ١٢٧٦ ، ط . دار القِبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن جدة .

[6] انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ ١٨٣ ، ت ١٥٨٢ ، ط . دار الرشيد حلب .

[7] انظر التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ١ / ٥٣٩ ، ت ٣٠١ ، ط . دار اللواء الرياض .

ومن ذلك : ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من طريق عُبَيد الله بن موسىٰ ، عن حَنْظَلَة ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابن عُمَر – رضي الله عنهما – ، عن النبي – ﷺ – قال : " إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ فَأْذَنُوْا لَهُنَّ " [1].

كما أن الإمام ابن عَدِيّ قد جانبه الصواب حينما أورد هذا الراوي في كتابه (الكامل) ؛ لأنه حينما أورده لم يذكر له أي شيء يستوجب تضعيفه .

قال الإمام الذهبي معقبًا علىٰ ذلك : وقد تناكد ابن عَدِيّ في ذكره له في (الكامل) ، فما أبدىٰ شيئً يتعلق به عليه ، متعنت أصلًا [2] . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

[1] الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ، كتاب : صفة الصلاة ، باب : خروج النساء إلىٰ المساجد بالليل والغَلَس ١ / ٢٩٥ ، حديث رقم ٨٢٧ ، ط . دار ابن كثير اليمامة بيروت .

[2] سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٣٦ ، ت ١٣٩ .

المبحث الثاني : طَلْحَة بن نَافِع أبو سُفْيَان الوَاسِطِيّ

قول الإمام ابن المديني فيه

قال الإمام ابن المديني : " كانوا يُضَعِّفونه في حديثه " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " قد احتجَّ به مسلم ، وأخرج له البخاري مقرونًا بغيره " [2].

أقوال العلماء فيه

قال شُعْبَة : حديث أبي سفيان عن جابر - ﷺ - إنما هي صحيفة ، وفي رواية : إنما هو كتاب [3] . وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَة : سئل يحيىٰ بن مَعِين عن أبي سفيان فقال : لا شيء . وقال أحمد بن حنبل : ليس به بأس [4] . وقال العِجلي : جائز الحديث وليس بالقوي [5] . وقال أبو زُرْعَة : أبو سفيان روىٰ عنه الناس ، قيل له : أبو الزُّبَير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع ؟ قال : أبو الزُّبَير أشهر ، فعاوده بعض مَن حضر فيه فقال : تريد أن أقول هو ثقة ؟ ! الثقة هو : سفيان ، وشُعْبَة [6] . وقال النَّسائي : ليس به بأس [7] .وذكره العُقَيلي في كتاب (الضعفاء) [8] .

وقال أبو حاتِم : أبو الزُّبَير أحب إليَّ من أبي سفيان [9] . وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [10] . وقال ابن عَدِيّ : وطلحة بن نافع أبو سفيان صاحب جابر - ﷺ - ، وقد روىٰ عن جابر - ﷺ - أحاديث صالحة رواها الأعمش عنه ، ورواها عن

---

[1] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني صـ ١٤٦ ، ت ١٩٧ .
[2] انظر ميزان الاعتدال ٢ / ٣٤٢ ، ت ٤٠١٢ .
[3] تهذيب الكمال ١٣ / ٤٣٨ ، ت ٢٩٨٣ نقلًا عنه .
[4] العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٢ / ٤٧٤ ، ت ٣١١٣ ، ط . المكتب الإسلامي ، دار خاني بيروت .
[5] معرفة الثقات للعجلي ١ / ٤٨١ ، ت ٧٩٨ ، ط . مكتبة الدار المدينة المنورة .
[6] الجرح والتعديل ٤ / ٤٧٥ ، ت ٢٠٨٦ .
[7] تهذيب الكمال ١٣ / ٤٣٨ ، ت ٢٩٨٣ نقلًا عنه .
[8] انظر الضعفاء الكبير للعُقَيلي ٢ / ٢٢٤ ، ت ٧٦٨ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .
[9] الجرح والتعديل ٤ / ٤٧٥ ، ت ٢٠٨٦ .
[10] انظر ثقات ابن حِبَّان ٤ / ٣٩٣ ، ت ٣٥١٧ .

الأعمش الثقات ، وهو لا بأس به ، وقد روىٰ عن أبي سفيان هـذا غـير الأعمش بأحاديث مستقيمة [1] . وذكره ابن الجوزي في كتاب (الضعفاء) [2] . وقال الذهبي : ثقة [3] . وذكره الذهبي أيضًا في كتاب (ذكر أسماء مَن تُكُلِّم فيه وهو موَثَّق [4] . وقال ابن حجر : صدوق [5] .

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق عرضه تبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني في محله . فهذا الراوي في مرتبة الحَسَن ، ولا عبرة بذكر العُقَيلي ، وابن عَدِيّ ، وابن الجوزي له في الضعفاء ؛ وذلك لأنهم ذكروه في كتبهم بلا حُجَّة ، وبلا سبب يوجب تضعيفه .

وقد أخرج له الإمام البخاري – رحمه الله – مقرونًا بغيره في أكثر من موضع في صحيحه . ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله – ﷺ – أنه قال : " جَاء أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنْ الْنَّقِيْعِ ... الحديث " [6].

كما أن الإمام مسلمًا – رحمه الله – قد احتجَّ به في صحيحه في أكثر من موضع أيضًا . ومن ذلك : ما رواه أبو سفيان ، عن جابر – ﷺ – قال : " كان عبد الله بن أُبَيّ بن سلول يقول لجارية له : " اذْهَبِي فَابْغِيْنَا شَيْءًا ... الحديث "[7].فقد ذكر الإمام مسلم هذا الحديث من طريقين مدارهما علىٰ أبي سفيان طلحة بن نافع ، ولم يذكر غيره في هذا الباب ، مما يدل علىٰ أنه احتجّ به في هذا الموضع . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١١٣ ، ت ٩٥٨ .

[2] الضعفاء والمتروكون لأبي الفرج ابن الجوزي ٢ / ٦٦ ، ت ١٧٤٤ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .

[3] انظر المغني في الضعفاء للذهبي ١ / ٤٥٢ ، ت ٢٩٦٠ ، ط . إحياء التراث الإسلامي قطر .

[4] انظر ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موَثَّق للذهبي صـ ١٠٢ ، ت ١٦٧ ، ط . مكتبة المنار الزرقاء .

[5] تقريب التهذيب صـ ٢٨٣ ، ت ٣٠٣٥ .

[6] الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ، كتاب : الأشربة ، باب : شرب اللبن ٥ / ٢١٢٧ ، حديث رقم ٥٢٨٣ .

[7] الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب : التفسير ، باب : في قوله تعالىٰ : { وَلَا تُكْرِهُوْا عَلَىٰ الْبِغَاءِ } ٤ / ٢٣٢٠ ، حديث رقم ٣٠٢٩ ، ط . دار إحياء الكتب العربية بيروت . .

المبحث الثالث :
عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن عَقِيل بن أبي طَالِب الهَاشِمِيّ

قول الإمام ابن المديني فيه

قال محمد بن عثمان العبسي الحافظ : سألت عَلِيّ بن المديني عنه فقال : " كان ضعيفًا " [١]

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " حديثه في مرتبة الحَسَن " [٢].

أقوال العلماء فيه

قال أبو مَعْمَر القَطِيعي : كان ابن عُيَينة لا يَحْمَد حِفظ ابن عَقِيل [٣]. وقال ابن سعد : كان منكر الحديث ، لا يحتجون بحديثه ، وكان كثير العِلم [٤]. وقال يعقوب بن شيبة ، عن عَلِيّ بن المديني : لم يروِ عنه مالك بن أنس ، ولا يحيىٰ بن سعيد القَطَّان ، قال يعقوب وهاذان ممن ينتقي الرجال ، ثم قال : وابن عَقِيل صدوق وفي حديثه ضعف شديد جدًا . وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَة : سئل يحيىٰ بن مَعِين عن عبد الله بن محمد بن عَقِيل فقال : ليس بذاك . وقال عباس الدُّوري ، عن يحيىٰ بن مَعِين : عبد الله بن محمد بن عَقِيل ضعيف في كل أمره[٥]. وسئل يحيىٰ بن مَعِين عن سُهَيل ، والعلاء ، وابن عَقِيل ، وعاصم بن عبد الله فقال : عاصم ، وابن عَقِيل أضعف الأربعة ، والعلاء ، وسُهَيل حديثهم قريب من السواء ، وليس حديثهم بالحُجَّة [٦] . وقال أحمد بن حنبل : ابن عَقِيل منكر الحديث [٧]. وقال الجوزجاني : توقف عنه ، عامة ما يروي غريب [٨].

---

[١] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني صـ٨٨ ، ت ٨١ .

[٢] ميزان الاعتدال ٢ / ٤٨٤ ، ت ٤٥٣٦ .

[٣] تهذيب الكمال ١٦ / ٧٨ ، ت ٣٥٤٣ نقلًا عنه .

[٤] انظر طبقات ابن سعد القسم المتمم لتابعي أهل المدينة فمن بعدهم ١ / ٢٦٤ ، ت ١٤٥ ، ط . مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة .

[٥] انظر تهذيب الكمال ١٦ / ٧٨ ، ت ٣٥٤٣ نقلًا عنهما .

[٦] تاريخ يحيىٰ بن مَعِين برواية عباس الدُوري ٣ / ٢٣٠ ، ت ١٠٧٧ ، ط . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة .

[٧] تهذيب الكمال ١٦ / ٧٨ ، ت ٣٥٤٣ نقلًا عنه .

[٨] أحوال الرجال للجوزجاني صـ١٣٨ ، ت ٢٣٤ ، ط . مؤسسة الرسالة بيروت .

وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه . وقال الساجي : كان من أهل الصدق ، ولم يكن بمتــقن في الحديث [١]. وقال العِجلي : مدني تابعي جائز الحديث [٢] . وقال الترمذي : هو صدوق لكن تكلم فيه بعضهم من قِبَل حِفظه [٣] . وقال أيضًا : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد ، وإسحاق ، والحُمَيدي يحتجون بحديثه ، قال محمد بن إسماعيل : وهو مقارِب الحديث [٤] . وسئل أبو زُرْعَة عن ابن عَقِيل فقال : قال لي ابن نُمَير : عاصم بن عُبَيد الله أحب إليك أم ابن عَقِيل ؟ فقلت : ابن عَقِيل يختلف عنه في الأسانيد ، وعاصم منكر الحديث في الأصل وقال أبو حاتم : لَيِّن الحديث ، ليس بالقوي ، ولا ممن يُحتَج بحديثه ، يُكْتَب حديثه ، وهو أحب إليَّ من تمَّام بن نجيح [٥]. وقال النَّسائي : ضعيف [٦]. وقال أبو بكر بن خُزَيمة : لا أحتج به لسوء حِفظه [٧]وذكره العُقَيلي في كتاب (الضعفاء) [٨] .

وقال ابن حِبَّان : كان عبد الله من سادات المسلمين ، من فقهاء أهل البيت وقُرَّائهم ، إلا أنه كان ردئ الحفظ كان يُحَدِّث علىٰ التَوَهُّم ، فيجئ بالخبر علىٰ غير سننه ، فلما كَثُرَ ذلك في أخباره وجب مجانبتها والاحتجاج بضدها [٩] . وذكره ابن عَدِيّ في (الكامل في ضعفاء الرجال) وسرد له عدة أحاديث ثم قال : ولعبد الله بن محمد بن عَقِيل غير ما أمليت أحاديث وروايات ، وقد روىٰ عنه جماعة من المعروفين الثقات ، وهو خير من ابن سمعان ، ويُكْتَب حديثه [١٠]. وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بذاك

---

[١] انظر تهذيب التهذيب ٦ / ١٣ ، ت ١٩ نقلًا عنهما .
[٢] معرفة الثقات ٢ / ٥٧ ، ت ٩٦٧ .
[٣] انظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٢ / ١٤٠ ، ت ٢١١٢ نقلًا عنه .
[٤] انظر علل الترمذي الكبير ترتيب أبو طالب القاضي صـ ٢٢ ، ط . عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية بيروت
[٥] انظر الجرح والتعديل ٥ / ١٥٣ ، ت ٧٠٦ .
[٦] تهذيب الكمال ١٦ / ٧٨ ، ت ٣٥٤٣ نقلًا عنه .
[٧] انظر الكواكب النيرات لابن الكيال ١ / ٤٨٤ ، ت ٢٦ ، ط . دار المأمون بيروت نقلًا عنه .
[٨] الضعفاء الكبير للعقيلي ٢ / ٢٩٨ ، ت ٨٧٢ .
[٩] المجروحين لابن حِبَّان ٢ / ٣ ، ت ٥٢٢ ، ط . دار الوعي حلب .
[١٠] انظر الكامل في ضعفاء الرجال ٤ / ١٢٧ ، ت ٩٦٩ .

المتين المعتمَد [1]. وقال أبو عبد الله الحاكم : عُمِّرَ فساء حِفظه فحدَّث علىٰ التخمين [2] . وقد ذكر ابن رجب الحنبلي أن الإمام الترمذي قد صحَّح حديثه [3] . وقال الذهبي : حَسَن الحديث [4] . وقال في موضع آخر : لا يرتقي خبره إلىٰ درجة الصحة والاحتجاج [5] . وقال ابن حجر : صدوق في حديثه لِين ، ويقال : تغيَّر بآخرة [6] .مات بعد الأربعين ومئة .

المناقشة والترجيح

بعد أن عرضنا أقوال أئمة الجَرح والتعديل في هذا الراوي يمكننا القول بأن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني فيه ليس في محله ، ولا يُعَوَّل عليه فيه ؛ وذلك لأن هذا الراوي ضعيف عند أكثر الأئمة ، وهو ممن كَثُرَ الخلاف عليه بسبب غلبة وهمه وسوء حِفظه . ولكن يمكن القول بأن ضعفه يُعَدّ من قَبِيل الضعف الذي ينجبر ، بدليل قول الإمام الذهبي نفسه في (السير) : " لا يرتقي خبره إلىٰ درجة الصحة والاحتجاج " كما سبق أن بيَّناه آنفًا ، وعليه : فتحسين حديثه كما جاء في (الميزان) هو من هذا القبيل ، فحديثه يرتقي إلىٰ درجة الحَسَن لغيره إذا تعدد مخرجه ، وكَثُرَت طرقه . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] تهذيب التهذيب ٦ / ١٣ ، ت ١٩ نقلًا عنه .

[2] انظر سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم صـ ١٠٣ ، ت ٧٨ ، ط . دار الغرب الإسلامي بيروت .

[3] انظر شرح عللي الترمذي لابن رجب الحنبلي ١ / ٣٢٩ ، ط . دار الملاح للطباعة والنشر .

[4] المغني في الضعفاء ١ / ٥٠٥ ، ت ٣٣٣٧ .

[5] انظر سير أعلام النبلاء ٦ / ٢٠٤ ، ت ٩٨ .

[6] تقريب التهذيب صـ ٣٢١ ، ت ٣٥٩٢ .

المبحث الرابع :
عبد اللّه بن الوليد بن عبد اللّه بن مَعْقِل المُزَنِي

قول الإمام ابن المديني فيه

قال الإمام ابن المديني : " مجهول لا أعرفه " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " قد عَرَفَه جماعة ووثقوه ، فالعبرة بهم " [2] .

أقوال العلماء فيه

قال إسحاق بن منصور ، عن يحيىٰ بن مَعِين : ثقة . وقال العِجلي : كوفي ثقة [3]. وقال أبو حاتم : صالح الحديث [4]. وقال النَّسائي : ثقة [5]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [6] . وقال ابن حجر : ثقة [7] .روىٰ له الترمذي ، والنَّسائي .

المناقشة والترجيح

بعد أن عرضنا أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا القول بأن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني تعقُّب صحيح . فهذا الراوي ليس فيه أي نوع من أنواع الجهالة لأمرين أساسيَّين :

الأمر الأول : أنه معروف ومشهور عند أئمة الجرح والتعديل ، فهو مُجْمَع علىٰ ثقته عندهم وبذلك يكون قد انتفت جهالة حاله .

الأمر الثاني : أن هذا الراوي قد روىٰ عنه عدد كبير من الرواة ، منهم : إسماعيل بن زكريا والحَسَن بن ثابت الأحول ، وأبو أسامة حَمَّاد بن أسامة ، وسُفيان بن عُيَيْنة ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو نُعَيم الفضل بن دُكَين ، وغيرهم ، مما يدل علىٰ انتفاء

---

[1] ميزان الاعتدال ٢ / ٥٢١ ، ت ٤٦٧٦ نقلًا عنه .
[2] انظر المصدر السابق ٢ / ٥٢١ ، ت ٤٦٧٦ .
[3] انظر معرفة الثقات ٢ / ٦٥ ، ت ٩٨٩ .
[4] الجرح والتعديل ٥ / ١٨٧ ، ت ٨٧١ .
[5] انظر تهذيب الكمال ١٦ / ٢٦٨ ، ت ٣٦٤١ نقلًا عنه .
[6] ثقات ابن حِبَّان٧ / ٢٦ ، ت ٨٨٤٣ .
[7] تقريب التهذيب صـ٣٢٨ ، ت ٣٦٩٠ .

جهالة عينه بأي حال من الأحوال .

إذًا فلا يلزم من عدم معرفة الإمام عَلِيّ بن المديني لهذا الراوي تجهيل غيره له ، لا عينًا ولا حالًا . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

المبحث الخامس :
القاسم بن العَبَّاس الهَاشِمِيّ اللَّهَبِيّ المَدَنِيّ

قول الإمام ابن المديني فيه

قال الإمام ابن المديني : " مجهول " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " بل هو صدوق مشهور " [2].

أقوال العلماء فيه

قال ابن سعد : كان قليل الحديث [3] . وقال عباس الدُّوري ، عن يحيىٰ بن مَعِين :ثقة [4]. وقال أبو حاتم : لا بأس به [5]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [6]. وقال ابن حجر: ثقة [7] .مات سنة إحدىٰ وثلاثين ومئة .

المناقشة والترجيح

من خلال ما رأيناه من أقوال أئمة الجرح والتعديل تبيَّن لنا بوضوح صحة تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني . فهذا الراوي ثقة عند أغلب علماء الجرح والتعديل . كما أنه مشهور ومعروف عندهم ، فقد روىٰ عنه : بكير بن عبد الله الأشج ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .وبذلك تنتفي عنه جهالة العين ، وجهالة الحال .

ومما يدل علىٰ توثيق هذا الراوي وانتفاء الجهالة عنه : أن الإمام مسلم أخرج له في موضعين من صحيحه متابعةً .

الموضع الأول : ما رواه القاسم بن عباس ، عن عبد الله بن عُمَير ، لعله قال : عن ابن

---

[1] انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٧١ ، ت ٦٨١٠ نقلًا عنه .
[2] انظر المصدر السابق ٣ / ٣٧١ ، ت ٦٨١٠ .
[3] طبقات ابن سعد القسم المتمم لتابعي أهل المدينة فمن بعدهم ١ / ٢٦٧ ، ت ٢٤٦ .
[4] انظر تهذيب الكمال ٢٣ / ٣٧٢ ، ت ٤٧٩٦ نقلًا عنه .
[5] الجرح والتعديل ٧ / ١١٤ ، ت ٦٥٨ .
[6] انظر ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٣٣٥ ، ت ١٠٣٣١ .
[7] انظر تقريب التهذيب صـ ٤٥٠ ، ت ٥٤٦٦ .

عباس – رضي الله عنهما – قال : قال رسول الله – ﷺ – : " لَئِنْ بَقِيْتُ إِلَىٰ قَابِلٍ لَأَصُوْمَنَّ الْتَّاسِعَ " ... الحديث [1].

الموضع الثاني : ما رواه القاسم بن عباس ، عن عبد الله بن رافع مولىٰ أم سَلَمَة ، عن أم سَلَمَة زوج النبي – رضي الله عنها – أنها قالت : كنت أسمع الناس يذكرون الحوض ... الحديث [2] .

فإخراج الإمام مسلم حديثه في الصحيح يؤيد ما ذهبنا إليه ، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب.

[1] الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب : الصيام ، باب : أي يوم يصام في عاشوراء ٢ / ٧٩٨ ، حديث رقم ١١٣٤ .

[2] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب : الرؤيا ، باب : إثبات حوض نبينا وصفاته ٤ / ١٧٩٥ ، حديث رقم ٢٢٩٥ .

المبحث السادس :
مُحَمَّد بن أبي القاسم الطَوِيل الكُوْفِيّ

قول الإمام ابن المديني فيه

قال الإمام ابن المديني : " لا أعرفه " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " روىٰ عنه يحيىٰ بن أبي زائدة ، وأبو أسامة " [2] .

أقوال العلماء فيه

قال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَة ، عن يحيىٰ بن مَعِين : ثقة [3] . وكذا قال أبو حاتم [4] . وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [5] . وقال الذهبي : وُثِّق [6] . وقال ابن حجر : ثقة [7] .

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء والمقارنة بينها يمكن القول بأن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن المديني تعقُّب صائب ، فخلاصة حال هذا الراوي أنه : ثقة ، فقد وثقه : ابن مَعِين ، وأبوحاتم ، وابن حِبَّان ، وابن حجر . كما أنه مشهور عند العلماء ، فقد روىٰ عنه : يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة ، وعبد الرحيم بن سليمان الرازي ، وأبو أسامة حَمَّاد بن أسامة .

وبذلك تنتفي الجهالة برواية ثلاثة عنه [8].

وقد أخرج له الإمام البخاري في صحيحه حديثًاواحدًا محتجًا به من طريق ابن أبي زائدة ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن عبد الملك بن سعيد بن جُبَير ، عن أبيه ،

---

[1] انظر ميزان الاعتدال ٤ / ١٤ ، ت ٨٠٧٩ نقلًا عنه .
[2] المصدر السابق ٤ / ١٤ ، ت ٨٠٧٩ .
[3] انظر تهذيب التهذيب ٩ / ٣٦٢ ، ت ٦٦٥ نقلًا عنه .
[4] الجرح والتعديل ٨ / ٦٦ ، ت ٢٩٨ .
[5] انظر ثقات ابن حِبَّان ٩ / ٣٦ ، ت ١٥٠٤٤ .
[6] الكاشف ٢ / ٢١١ ، ت ٥١١٨ .
[7] تقريب التهذيب صـ ٥٠٣ ، ت ٦٢٣١ .
(٨) انظر هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ، الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٤٤١ .

عن ابن عباس –رضي الله عنهما – قال : " خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعَدِيّ بن بداء ... الحديث [1].وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه ، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

[1] أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب : الوصايا ، باب : قول الله تعالىٰ : { يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آَمَنُوْا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُم الْمَوْتُ حِيْنَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آَخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ } ٣ / ١٠٢٢ ، حديث رقم ٢٦٢٨ .

الفصل الثاني :
تعقُّبات الإمام الذهبي على الإمام ابن القَطَّان

بين يدَي الإمام ابن القَطَّان

لقد كان الإمام أبو الحَسَن بن القَطَّان – رحمه الله تعالىٰ – عالِمًا ، جليلًا ، متبحرًا في العديد من العلوم ، والتي من أبرزها : عِلْم الحديث بسائر فروعه .

ولعل شهادة الحافظ أبو عبد الله بن الأبَّار المعروف بتشدده في النقد كافية في إظهار مكانته الحديثية عند العلماء ، حيث يقول : " وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث ، وأحفظهم لأسماء رجاله ، وأشدهم عناية بالرواية " [1] .

وقال عنه الإمام الذهبي – رحمه الله – : " الحافظ ، العلَّامة ، الناقد ... قال :

طالعت كتابه المسمىٰ بالوهم والإيهام ، الذي وضعه علىٰ الأحكام الكبرىٰ لعبد الحق ، يدل علىٰ حِفظه ، وقوة فهمه " [2] .

وقال الإمام الذهبي أيضًا : " والرَّجُل حافظ في الجملة ، له اطلاع عظيم ، وتوسع في الرجال ويَقَظَة ، وفِطْنَة ، قَلَّ مَن يجاريه في زمانه ، أخذ الفَنّ من المطالعة " [3] .

والإمام ابن القَطَّان يقبل رواية الثقة بأي حال من الأحوال ، وعلىٰ أي وجه من أوجه المخالفة وفي ذلك يقول الإمام الذهبي في بيان مذهبه في رواية الثقة : " وقاعدته كابن حزم ، وأهل الأصول ، يقبل ما روىٰ الثقة ، سواء خُولِفَ ، أو رَفَعَ الموقوف ، أو وَصَلَ المرسل " [4] .

ويُعَدّ الإمام ابن القَطَّان من المتشددين المتَعَنِّتين في جرح الرواة ، حيث إنه يُضَعِّف عدد من الرواة الذين وثقهم عدد كبير من أئمة الجرح والتعديل ، ويحكم بالجهالة علىٰ كثير من الرواة أيضًا .

قال الإمام الذهبي : " لكنه تَعَنَّت في أحوال رجال فما أنصف ، بحيث إنه أخذ يُلَيِّن

---

[1] سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٠٦ ، ت ١٨٣ نقلًا عنه .

[2] انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٤ / ١٣٤ ، ت ١١٣٠ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .

[3] انظر الرد علىٰ ابن القَطَّان في كتابه بيان الوهم والإيهام للذهبي صـ ٢٣ فما بعدها ، ط . دار الفاروق الحديثة مصر

[4] المصدر السابق صـ ٢٣ .

هشام بن عُرْوَة ونحوه " [1] .

إلا أن الإمام ابن القَطَّان له مذهب خاص به في مفهومه لمعنىٰ الجهالة، وكذا مفهومه لمعنىٰ المستور .

وفي ذلك يقول الإمام ابن القَطَّان : " فأما المستور : فهو مَن لم تَثْبُت عدالته لدينا ممن روىٰ عنه اثنان فأكثر ، فإن هذا يختلف في قبول روايته مَن لا يرىٰ رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلًا له . فطائفة منهم يقبلون روايته ، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون علىٰ الإسلام مزيدًا في حق الشاهد والراوي ، بل يَقنَعون بمجرد الإسلام ، مع السلامة عن فِسق ظاهر ، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه ، إذ لم يُعْهَد ممن يتديَّن يروي الدِّين إلا عن مسلم . وطائفة يردون روايته ، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيدًا ، وهو عدالة الشاهد أو الراوي ... إلىٰ أن قال :

والحق في هذا أنه لا تُقبَل روايته ولو روىٰ عنه جماعة ، ما لم تَثْبُت عدالته " [2] .

فالراوي المستور عند الإمام ابن القَطَّان ، وهو مَن روىٰ عنه اثنان فأكثر ، روايته مردودة عنده ما لم ينُصّ أحد علىٰ عدالته .

كما أن الإمام ابن القَطَّان لم يفرق بين مجهول العين ، ومجهول الحال ، فهو يُعَبِّر عن بعض الرواة بقوله : مجهول ، أو مجهول الحال ، وهما بمعنىٰ واحد عنده ، وهو مَن لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد ولم يُعَدَّل ، وروايته مردودة عنده أيضًا .

وفي ذلك يقول الإمام ابن القَطَّان : " فأما قسم مجهولي الأحوال : فإنهم قوم إنما روىٰ عن كُلِّ واحد منهم واحد ، لا يُعلَم روىٰ عنه غيره ، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم مَن يرىٰ رواية الراوي العَدْل عن الراوي تعديلًا له كالعمل بروايته ، فأما مَن لا يرىٰ رواية الراوي العَدْل عن الراوي تعديلًا له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصِّنف إلا أن تُعلَم عدالة أحدهم ، فإنه إذا عُلِمَت عدالته لم يَضرّه أن لا يروي عنه إلا واحد ، فأما إذا لم تُعلَم عدالته ، وهو لم يروِ عنه إلا واحد ، فإنه لا تُقبَل روايته ، لا ممن

---

[1] انظر المصدر السابق .

[2] انظر بيان الوهم والإيهام لأبي الحسن بن القَطَّان ٤ / ١٣ ، ط . دار طيبة الرياض .

يبتغي علىٰ الإسلام مزيدًا ، ولا مَن لا يبتغي " [1] .

فالإمام ابن القَطَّان يرىٰ أن المجهول تظل جهالته باقية حتىٰ وإن روىٰ عنه جماعة ، أو أئمة كبار ثقات ، ما لم يُوَثِّقه إمام معاصر له ، أو مَن أخذ عن ذلك المعاصر وقد رَدَّ كثير من العلماء مذهب الإمام ابن القَطَّان ، واعتبروه مخالفًا لما ذهب إليه الجمهور ، وذلك لأنه طَعَنَ في كثير من الرواة ووصفهم بالجهالة ؛ لكونهم لم يَنُصّ أحد من أئمة الجرح والتعديل علىٰ تعديلهم ، الأمر الذي جعله يَرُد رواية كثير من الرواة المشهورين ، والمعروفين عند أئمة الجرح والتعديل ، والذين ثبتت روايتهم في الكتب .

وفي ذلك يقول الإمام الذهبي – رحمه الله – : " وعَمَدَ إلىٰ رواة لهم جلالة وجلادة في العِلْم ، وحديثهم في معظم دواوين الإسلام ، فغَمَزَهم بكون أن أحدًا من القدماء ما نَصَّ علىٰ توثيقهم بحَسْب ما اطَّلع هو عليه " [2] .

وقال الإمام اللكنوي : " كثيرًا ما تطالع في (ميزان الاعتدال) نقلًا عن ابن القَطَّان في حق بعض الرواه : (لا يُعْرَف له حال) ، أو : (لم تَثْبُت عدالته) ، فلعلك تظُنّ منه أن ذلك الراوي مجهول ، أو غير ثقة ، وليس كذلك ، فإن لابن القَطَّان في إطلاق هذه الألفاظ اصطلاحًا لا يوافقه عليه غيره " [3] .

فقد ذهب جمهور العلماء إلىٰ أن الراوي تَصِح روايته بعدة أمور منها :

١ – أن يروي عنه جماعة من الرواة الثقات .

٢ – أن لا يأتي بحديث منكر .

وفي ذلك يقول الإمام الذهبي – رحمه الله – : " وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما عَلِمنا أن أحدًا نَصَّ علىٰ توثيقهم ، والجمهور علىٰ أن مَن كان من المشايخ قد روىٰ

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٤ / ٢٠ .

[2] انظر الرد علىٰ ابن القَطَّان في كتابه بيان الوهم والإيهام صـ ٢٣ .

[3] انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات اللكنوي ، في بيان مدلول قول ابن القَطَّان في الراوي (لا يُعْرَف له حال أو لم تَثْبُت عدالته) صـ ٢٥٦ فما بعدها ، ط . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

عنه جماعة ، ولم يأتِ بما يُنْكَر عليه ، أن حديثه صحيح " [1] .

وقال الإمام ابن حجر مُعَقِّبًا علىٰ كلام الإمام الذهبي : " وهذا الذي نسبه إلىٰ آخره لا يُنازَع فيه ، بل ليس كذلك ، بل هذا شيء نادر ؛ لأن غالبهم معروفون بالثقة ، إلا مَن خَرَّجا له في الاستشهاد " [2] .

فالإمام ابن حجر يوافق الإمام الذهبي في رده لمذهب الإمام ابن القَطَّان ، إلا أنه يخالفه في اشتمال الصحيحين علىٰ عدد كبير من الرواة الذين لم يَنُصّ أحد علىٰ عدالتهم .

فقد أراد الحافظ الذهبي الاحتجاج علىٰ الإمام ابن القَطَّان بمَن في الصحيحين من أولئك الرواة ، وصرَّح بحصول توثيقهم بذلك في قوله : " الثقة : مَن وثقه كثير ولم يُضَعَّف ، ودونه : مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّفَ ، فإن خُرِّجَ حديث هذا في الصحيحين فهو مُوَثَّق بذلك ، وإن صحَّح له مثل التِرمِذِيّ وابن خُزَيْمَة فجيِّد أيضًا ، وإن صحَّح له كالدارقطني والحاكِم فأَقَلُّ أحواله : حُسْن حديثه ، وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة علىٰ مَن لم يُجَرَّح ، مع ارتفاع الجهالة عنه ، وهذا يُسَمَّىٰ : مستورًا ، ويُسَمَّىٰ : محله الصدق ، ويقال فيه : شيخ " [3] .

وفي المباحث الآتية إن شاء الله نَعرِض بالتفصيل الرواة الذين ذكرهم الإمام الذهبي –رحمه الله– في كتابه (ميزان الاعتدال) ، وذَكَر رأي الإمام ابن القَطَّان فيهم ، ثم عَقَّب علىٰ هذا الرأي بالقَبول أو بالرفض ، مبَيِّنين الرأي الراجح في هذا الراوي من خلال مناقشة أقوال أئمة الجرح والتعديل فنقول وبالله التوفيق ، ومنه السداد والعون :

---

[1] انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٤٢٦ ، ت ٧٠١٥ .

[2] انظر لسان الميزان لابن حجر ٥ / ٣ ، ت ٩ ، ط . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت .

[3] انظر في ذلك الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي صـ ٣٧ ، ٣٨ ، ط . دار البشائر الإسلامية بيروت .

المبحث الأول :
حَفْص بن بُغَيل الهَمْدَانِيّ المُرْهِبِيّ الكُوْفِيّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " لا يُعْرَف له حال ولا يُعْرَف " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القَطَّان يتكلم في كل مَن لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل ، أو أخذ عمن عاصره ما يدل علىٰ عدالته ، وهذا شيء كثير ففي الصحيحين من هذا النمط خَلْق كثير مستورون ، ما ضعَّفهم أحد ولا هم بمجاهيل " [2].

أقوال العلماء فيه

قال ابن حزم : مجهول [3] . وقال الذهبي : صدوق [4]. وقال ابن حجر : مستور [5] .

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي نجد أن تعقُّب الإمام الذهبي – رحمه الله – تعقُّب صحيح. فهذا الراوي خلاصة حاله أنه حَسَن الحديث وليس بمجهول . فإذا قمنا بتفنيد أقوال العلماء فيه نجد ما يأتي :

-أما تجهيل الإمام ابن حزم له فهو مردود ، فقد روىٰ عنه أربعة من الرواة ، حيث روىٰ عنه :

أبو كُرَيب ، وأحمد بن بديل ، وعبد الرحمن بن صالح الأزدي ، وأبو الوليد الكلبي ، وبذلك تكون قد ارتفعت جهالة عينه ؛ وأما الإمام ابن حجر فقد قال عنه أنه (مستور) ، والمستور عنده هو : مَن روىٰ عنه أكثر مِن واحد ولم يُوَثَّق ، ويقال له أيضًا : (

---

[1] انظر بيان الوهم والإيهام ٤ / ١٧٠ ، حديث رقم ١٦٣٧ .
[2] انظر ميزان الاعتدال ١ / ٥٥٦ ، ت ٢١٠٩ .
[3] انظر تهذيب التهذيب ٢ / ٣٤٢ ، ت ٦٩٣ نقلًا عنه .
[4] انظر الكاشف ١ / ٣٤٠ ، ت ١١٤٣ .
[5] تقريب التهذيب صـ ١٧٢ ، ت ١٤٠٠ .

مجهول الحال)[1] .

ولكن هذا الراوي قد حَسَّن حاله الإمام الذهبي ، حيث قال عنه أنه (صدوق) .

وقد أخرج له الإمام أبو داود حديثًا واحدًا عن أنس بن مالك - ﷺ - ، أن النبي - ﷺ - حَضَّهُمْ عَلَىٰ الْصَّلَاةِ ، وَنَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوْا قَبْلَ انْصِرَافِهِ مِن الْصَّلَاةِ[2]. ولم يُعَقِّب الإمام أبو داود علىٰ هذا الحديث بأي شيء ، مما يعني أنه صالح عنده .

وفي ذلك يقول الإمام أبو داود – رحمه الله - : " ما لم أذكر فيه شيءًا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض "[3] . فهذا يدل علىٰ التحسين الضمني من الإمام أبي داود لحال هذا الراوي الواقع في إسناد هذا الحديث . فكل هذا يؤيد صحة قول الإمام الذهبي فيما أشار إليه من عدم جهالة هذا الراوي ، وأن هذا هو مذهب خاص بالإمام ابن القَطَّان كما سبق أن أشرنا إليه من قبل ، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] تقريب التهذيب صـ ٧٤ .

[2] الحديث أخرجه الإمام أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : الصلاة ، باب : فيمن ينصرف قبل الإمام ١ / ٢٤٠ ، حديث رقم ٦٢٤ ، ط . دار الكتاب العربي بيروت .

[3] انظر في ذلك رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة وغيرهم في وصف سننه صـ ٢٧ ، ط . دار العربية بيروت .

المبحث الثاني :
زُفَر بن وَثِيْمَة بن مَالِك بن أوْس بن الحَدْثان النَّصْرِيّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " عِلَّته [1] الجهل بحال زُفَر ، تفرد عنه : محمد بن عبد الله الشُّعَيْثِيّ "

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " قد وثقه ابن مَعِين ، ودُحَيم " [2] .

أقوال العلماء فيه

قال عثمان بن سعيد الدارمي ، عن يحيىٰ بن مَعِين ، ودُحَيم : ثقة [3] . وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [4] . وقال الذهبي : وُثِّقَ [5] . وقال ابن حجر : مقبول [6] .

المناقشة والترجيح

بعد مطالعة أقوال العلماء في هذا الراوي تبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان تعقُّب صحيح وفي محله ،وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن هذا الراوي قد وثقه عدد من العلماء : كالإمـــــام ابن مَعِين ، ودُحَيم ، وابن حِبَّان ، والذهبي . وقال عنه الإمام ابن حجر : مقبول . وقد بيَّن المراد بهذه اللفظة في مقدمة (التقريب) حيث قال : " السادسة : مَن ليس له مِن الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُتْرَك حديثه مِن أجله ، وإليه الإشارة بلفظ : (مقبول) حيث يُتابَع ، وإلا فلَيِّن الحديث [7] .

فهذا الراوي لم يثبت عليه ما يُتْرَك حديثه مِن أجله . كما أنه روىٰ حديثًا قد توبع عليه

---

[1] أي : الحديث الذي رواه زُفَر ، والذي ضعَّفه الإمام عبد الحق الإشبيلي . انظر بيان الوهم والإيهام ٣ / ٣٤٤ ، حديث رقم ١٠٩٠ .

[2] ميزان الاعتدال ٢ / ٧١ ، ت ٢٨٦٨ .

[3] انظر تهذيب الكمال ٩ / ٣٥٣ ، ت ١٩٨٩ ، وتهذيب التهذيب ٣ / ٢٨٣ ، ت ٦١٣ نقلًا عنهما .

[4] ثقات ابن حِبَّان ٤ / ٢٦٤ ، ت ٢٨٤١ .

[5] الكاشف ١ / ٤٠٤ ، ت ١٦٤٠ .

[6] تقريب التهذيب صـ ٢١٥ ، ت ٢٠١٩ .

[7] انظر تقريب التهذيب صـ ٧٤ .

، وهو حديث أبي هريرة – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – : " إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِيْنَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوْهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوْا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيْضٌ " [1] .

حيث تابعه سعيد المَقْبُرِيّ ، عن أبي هريرة – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – : " إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِيْنَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوْهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوْا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيْضٌ " [2]. فبالمقارنة بين مَن وثقوه وبين قول الإمام ابن حجر نجد أن حديثه في مرتبة الصحيح ، وبذلك تنتف جهالة حاله التي أشار إليها الإمام ابن القَطَّان .

الأمر الثاني : أنه لم يتفرد بالرواية عن هذا الراوي محمد بن عبد الله الشُّعَيْثِيّ فقط كما قال الإمام ابن القَطَّان ، فقد روىٰ عنه أيضًا : محمد بن عِجْلان .

قال الإمام ابن المُلَقِن تعقيبًا علىٰ الحديث الذي رواه زُفَر بن وَثِيْمَة [3]: " وفي إسناده زُفَر ابن وَثِيْمَة ، ومحمد بن عبد الله الشُّعَيْثِيّ ، وقد جَهِل الأول ابن القَطَّان ، لكن ذكره ابن حِبَّان في ثقاته ، ثم ادعىٰ –أعني ابن القَطَّان– أمرًا آخر فقال : وقد تفرد عنه محمد بن عبد الله الشُّعَيْثِيّ ، وليس كما ذَكَر ، فقد روىٰ عنه ابن عَجْلان أيضًا حديث : " إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِيْنَهُ [4]" ... الحديث " [5]. وبذلك تنتفي جهالة عينه ، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] الحديث أخرجه الإمام الترمذي في كتابه السنن ، كتاب : النكاح ، باب : ما جاء إذا جاءكم مَن ترضون دينه فزوجوه ٣ / ٣٩٤ ، حديث رقم ١٠٨٤ ، ط . دار إحياء التراث العربي بيروت . قال : حدثنا قُتَيْبَة ، حدثنا عَبْد الْحَمِيْد بن سُلَيْمَان ، عن ابن عِجْلَان ، عن ابن وَثِيْمَة النَّصْرِي ، عن أَبِي هُرَيْرَة – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – ... الحديث . قال الإمام الترمذي : حديث أبي هريرة – ﷺ – قد خولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث ، ورواه الليث بن سعد ، عن ابن عِجْلَان ، عن أبي هريرة – ﷺ – ، عن النبي – ﷺ – مرسلًا . قال : قال محمد : وحديث الليث أشبه ، ولم يَعُدّ حديث عبد الحميد محفوظًا .

[2] الحديث أخرجه الإمام الطبراني في المعجم الأوسط ٧ / ١٣١ ، حديث رقم ٧٠٧٤ ، ط . دار الحرمين القاهرة وقال : " لم يروِ هذا الحديث عن ابن عجلان ، عن المَقْبُرِيّ إلا نوح بن ذكوان ، تفرد به عمرو بن عاصم ، ورواه عبد الحميد بن سليمان ، عن محمد بن عجلان ، عن ابن وثيمة النصري .

[3] هذا الحديث أخرجه الإمام أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : الحدود ، باب : في إقامة الحد في المسجد ٤ / ٢٨٥ ، حديث رقم ٤٤٩٢ . قال : حدثنا هِشَام بن عَمَّار ، حدثنا صَدَقَة – يعني ابن خَالِد – ، حدثنا الشُّعَيْثِيّ ، عن زُفَر بن وَثِيْمَة ، عن حَكِيْم بن حِزَام – ﷺ – أنه قال : " نَهَىٰ رَسُوْلُ اللهِ – ﷺ – أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيْهِ الْأَشْعَارُ ، وَأَنْ تُقَامَ فِيْهِ الْحُدُوْدُ " .

[4] سبقت الإشارة إلىٰ تخريج هذا الحديث في الصفحة السابقة .

(٥) انظر البدر المنير لابن المُلَقِن ٨ / ٧٢٢ ، الحديث السادس عشر ، ط . دار الهجرة الرياض .

المبحث الثالث :
صَالِح ابن أبي جُبَيْر الغِفَاريّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " لا ينبغي أن يقال في هذا الحديث حَسَن [1]، بل هو ضعيف للجهل بحال صالح وأبيه " [2].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " هذا شيخ محله الصدق ، وأبوه لا يُعْرَف " [3].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [4] . وقال الذهبي : وُثِّقَ [5] . وقال ابن حجر : مقبول [6] .

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي يتضح لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي تعقُّب صائب . فهذا الراوي قد روىٰ عنه اثنان ، وهما : الفضل بن موسىٰ السِّنان الشيباني ، ويحيىٰ بن واضح أبو تَمِيلة ، فارتفعت جهالة عينه .

كما أنه ليس بمجهول الحال أيضًا ، فقد ذكره الإمام ابن حِبَّان في (ثقاته) ، وأما الإمام الذهبي فقد أشار إلىٰ أن حديثه في مرتبة الحَسَن ، وهذا هو الرأي الراجح في خلاصة حاله .

وأما الإمام ابن حجر فقد أشار إلىٰ أنه مقبول الحال .

وقد أخرج له الإمام الترمذي حديثًا واحدًا توبع عليه ، قال : حدثنا أبو عَمَّار ، حدثنا الفضل بن موسىٰ، عن صالح بن أبي جُبَير ، عن أبيه ، عن رافع بن عَمْرُو – رضي الله عنه – قال

---

[1] يعني : الحديث الذي أخرجه الإمام الترمذي لهذا الراوي ، وسيأتي ذكره بعد .
[2] انظر بيان الوهم والإيهام ٣ / ٤٣٢ ، حديث رقم ١١٨٢ .
[3] ميزان الاعتدال ٢ / ٢٩١ ، ت ٣٧٧٨ .
[4] انظر ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٤٥٦ ، ت ٨٥٦٤ .
[5] الكاشف ١ / ٤٩٣ ، ت ٢٣٢٧ .
[6] تقريب التهذيب صـ ٢٧١ ، ت ٢٨٤٧ .

: " كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ، فَأَخَذُوْنِي فَذَهَبُوْا بِي إِلَىٰ النَّبِيِّ - ﷺ - " ... الحديث .
قال الإمام الترمذي : هذا حديث حَسَن غريب [1] . فقد تابعه ابن أبي الحَكَم الغِفارِيّ في رواية أبي داود من طريق مُعْتَمِر بن سُلَيْمَان قال : سمعت ابن أبي حَكَم الغِفَارِيّ يقول : حدثتني جدتي ، عن عم أبي رافع بن عمرو الغِفَارِيّ قال : " كُنْتُ غُلَامًا أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ " ... الحديث . [2] . ولم يُعَقِّب الإمام أبو داود عليه ، مما يدل علىٰ أنه صالح عنده [3] .

كما أن تحسين الإمام الترمذي لإسناد هذا الحديث يُعَدّ تحسينًا ضمنيًا لحال هذا الراوي ، مما يؤيد صحة ما ذهبنا إليه في خلاصة حاله . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] الحديث أخرجه الإمام الترمذي في كتابه السنن ، كتاب : البيوع ، باب : ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ٣ / ٥٨٤ ، حديث رقم ١٢٨٨ .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : البيوع ، باب : من قال إنه يأكل مما سقط ٢ / ٣٤٤ ، حديث رقم ٢٦٢٤ .

[3] انظر رسالة الإمام أبي داود لأهل مكة وغيرهم في وصف سننه صـ ٢٧ .

المبحث الرابع :
صَالِح بن أبي عَرِيْب الْحَضْرَمِيّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " لا يُعْرَف حاله ، ولا يُعْرَف روىٰ عنه غير عبد الحميد بن جعفر " [1]

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " بلىٰ ، روىٰ عنه حَيْوَة بن شُرَيح ، واللَّيْث ، وابن لَهِيعة ، وغيرهم ، له أحاديث " [2].

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [3] . وقال الذهبي : ثقة [4] .

وقال ابن حجر : مقبول [5] .أخرج له أبو داود ، والنَّسائي ، وابن ماجه .

المناقشة والترجيح

بعد ذكر أقوال العلماء في هذا الراوي يمكننا أن نقول : إن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان تعقُّب صحيح وفي محله . فهذا الراوي ليس بمجهول العين ، فقد روىٰ عنه : الحَسَن بن ثوبان ، وحَيْوَة بن شُرَيح ، وعبد الله بن لَهِيعة ، وعبد الحَمِيد بن جعفر الأنصاري ، واللَّيْث بن سعد .وهو أيضًا ليس بمجهول الحال كما زعم الإمام ابن القَطَّان ، بل هو ثقة ، فقد وثقه الإمام ابن حِبَّان ، والإمام الذهبي .

قال الإمام ابن المُلَقِّن مُعَقِّبًا علىٰ كلام الإمام ابن القَطَّان : " وقد غَلَطَ في كل منهما [6]

أما الأول : فقد ذكره ابن حِبَّان في (ثقاته) فقد عَرَفْت حاله .

---

[1] انظر بيان الوهم والإيهام ٤ / ٢٠٦ ، حديث رقم ١٦٩٨ .
[2] ميزان الاعتدال ٢ / ٢٩٨ ، ت ٣٨١٧ .
[3] ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٤٥٧ ، ت ٨٥٧٠ .
[4] انظر الكاشف ١ / ٤٩٧ ، ت ٢٣٥٥ .
[5] تقريب التهذيب صـ ٢٧٣ ، ت ٢٨٨٠ .
[6] أي : إن الإمام ابن القَطَّان غَلَطَ في حكمه علىٰ هذا الراوي من وجهين : الأول : حكمه عليه بجهالة الحال ، والثاني : أنه لم يروِ عنه إلا عبد الحَمِيد بن جعفر . والله أعلم .

وأما الثاني : فقد روىٰ عنه : حَيْوَة بن شُرَيح ، واللَّيْث بن سعد ، وابن لَهِيعة ، وغيرهم " [1] .

وقد أخرج الإمام أبو داود لهذا الراوي حديثين ، الأول : حديث من طريق عبد الحَمِيد بن جعفر قال : حدثني صالح بن أبي عَرِيب ، عن كَثِير بن مُرَّة ، عن عَوْف بن مالِك – ﷺ – قال : دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُوْلُ اللهِ – ﷺ – الْمَسْجِدَ وَبِيَدِهِ عَصَا ... الحديث [2]

والثاني : حديث من طريق عبد الحَمِيد بن جعفر قال : حدثني صالح بن أبي عَرِيب ، عن كَثِير بن مُرَّة ، عن مُعَاذ بن جَبَل – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – : " مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ " [3].

ولم يُعَقِّب الإمام أبو داود علىٰ هاذين الحديثين بأي تعقيب ، مما يعني أنهما صالحان عنده كما أوضح ذلك المعنىٰ في رسالته لأهل مكة في وصف سننه [4].

وأيضًا مما يؤيد ما ذهبنا إليه من توثيق هذا الراوي : أن الإمام الحاكم أخرج الحديثين السابقين في (المستدرك) ، وحَكَمَ علىٰ الأول بقوله : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجاه " ووافقه الإمام الذهبي في (التلخيص) [5].وحَكَمَ علىٰ الحديث الثاني بقوله : " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخَرِّجاه " ، وسكت عنه الإمام الذهبي [6].

وهذا إن دَلَّ علىٰ شيء فإنه يدل علىٰ التوثيق الضمني من هذين الإمامين لهذا الراوي الواقع في هذا الإسناد ، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] انظر البدر المنير ٥ / ١٨٩ ، الحديث الرابع .

[2] الحديث أخرجه أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : الزكاة ، باب : ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ٢ / ٢٥ ، حديث رقم ١٦١٠ .

[3] أخرجه أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : الجنائز ، باب : في التلقين ٣ / ١٥٩ ، حديث رقم ٣١١٨ .

[4] انظر رسالة الإمام أبي داود لأهل مكة وغيرهم في وصف سننه صـ ٢٧ .

[5] انظر في ذلك مستدرك الإمام الحاكم علىٰ الصحيحين ، كتاب : التفسير والقراءات ، باب : منه ٢ / ٣١٣ ، حديث رقم ٣١٢٦ ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .

[6] انظر مستدرك الإمام الحاكم ، كتاب : الجنائز ، باب : منه ١ / ٥٠٣ ، حديث رقم ١٢٩٩ .

المبحث الخامس :
عبد الله بن أوْس

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " هو رجل مجهول ،لا يُعْرَف روىٰ عنه غير أبي سليمان الكَحَّال ، ولا تُعْرَف له رواية عن غير بُرَيْدَة – ﷺ – لهذا الحديث خاصة " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " صدوق " [2] .

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [3] . وقال الذهبي : وُثِّقَ [4] . وقال ابن حجر : لَيِّن الحديث [5] .

المناقشة والترجيح

في هذا الراوي يتضح لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان تعقُّبغير صائب .

فهذا الراوي مجهول العين ؛ لأنه لم يروِ عنه إلا إسماعيل الكَحَّال فقط ، فلم ترتفع جهالة عينه بذلك .

فضلًا عن أنه روىٰ عن بُرَيْدَة – ﷺ – حديثًا واحدًا فقط من طريق إسماعيل أبي سليمان الكَحَّال ، عن عبد الله بن أوس ، عن بُرَيْدَة – ﷺ – ، عن النبي – ﷺ – قال : " بَشِّرْ الْمَشَّائِيْنَ فِي الظُّلَمِ إِلَىٰ الْمَسَاجِدِ بِالنُّوْرِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ "[6].

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٤ / ١٤٢ ، حديث رقم ١٥٨٣ .
[2] انظر ميزان الاعتدال ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ت ٤٢١٦ .
[3] ثقات ابن حِبَّان ٥ / ١٣ ، ت ٣٥٩٣ .
[4] الكاشف ١ / ٥٣٩ ، ت ٢٦٣٧ .
[5] تقريب التهذيب صـ ٢٩٦ ، ت ٣٢١٨ .
[6] الحديث أخرجه أبو داود في كتابه السنن ، كتاب : ما جاء في المشي إلىٰ الصلاة في الظُّلَم ١ / ٢٢٠ ، حديث رقم ٥٦١ . والإمام الترمذي في كتابه السنن ، كتاب : الصلاة ، باب : ما جاء في فضل العشاء والفجر في جماعة ١ / ٤٣٥ ، حديث رقم ٢٢٣ . وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه مرفوع هو صحيح مسنَد وموقوف إلىٰ أصحاب النبي – ﷺ – ، ولم يُسْنَد إلىٰ النبي – ﷺ – .

فهذا الحديث لم يُعَقِّب عليه الإمام أبو داود بشيئ بعد أن أخرجه . إلا أن الإمام الترمذي حَكَمَ عليه بأنه حديث غريب من هذا الوجه . وغرابته تأتي من تفرد هذا الراوي به .

كما أن خلاصة حال هذا الراوي أنه : ضعيف . فلم يوثقه إلا الإمام ابن حِبَّان ، ومعروف منهجه في توثيق المجاهيل . أما الإمام الذهبي : فهو لم يُشِر إلا إلىٰ توثيق ابن حِبَّان له فقط . وأما الإمام ابن حجر : فقد ضعَّفه ، وهو الراجح في حاله ، ويؤيده : حُكْم الإمام الترمذي بالغرابة علىٰ الحديث الذي تفرد بروايته عن بُرَيْدَة – ﷺ – .

والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

المبحث السادس :
عَمْرُو بن أبي عَمْرُو مولى المُطَّلِب

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : "وبالجملة فالرَّجُل مستضعَف ، وأحاديثه تدل علىٰ حاله "[1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " ما هو بمستضعَف ولا بضعيف ، نَعَم ولا هو في الثقة كالزُّهْرِيّ وذويه " [2].

أقوال العلماء فيه

قال ابن سعد : كان صاحب مراسيل [3] . وقال عباس الدُّوري ، عن يحيىٰ بن مَعِين : عمرو بن أبي عمرو في حديثه ضعف ، وعَلقَمة بن أبي عَلقَمة أوثق منه ، وقد روىٰ مالِك عن عمرو بن أبي عمرو وكان يَستَضعِفه[4]. وقال عباس الدُّوري ، عن يحيىٰ بن مَعِين في موضع آخر : لا يُحتَجّ بحديثه . وقال عثمان بن سعيد الدارمي عنه أيضًا : ليس بالقوي [5].

وقال أحمد :ليس به بأس [6].وقال الجَوْزَجَانِيّ : مضطرب الحديث [7].

وقال العِجْلِي : ثقة ، يُنكَر عليه حديث البهيمة [8] ، [9] . وقال أبو داود : ليس بذاك . وفي لفظ : ليس بالقوي . وقال الساجي : صدوق ، إلا أنه يَهِم [10].

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٤ / ١٨٤ ، حديث رقم ١٦٦٠ .
[2] ميزان الاعتدال ٣ / ٢٨١ ، ت ٦٤١٤ .
[3] طبقات ابن سعد القسم المتمم لتابعي أهل المدينة فمن بعدهم ١ / ٣٤١ ، ت ٢٥٠ .
[4] انظر تاريخ يحيىٰ بن مَعِين رواية الدُّوري ٣ / ٢٠٣ ، ت ٩٣٥ .
[5] انظر تهذيب الكمال ٢٢ / ١٦٨ ، ت ٤٤١٨ نقلًا عنه .
[6] انظر العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٥٢ ، ت ١٥٢٥ .
[7] أحوال الرجال صـ ١٢٥ ، ت ٢٠٦ .
[8] يعني : الحديث الذي رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس – ﷺ – قال : قال رسول الله – ﷺ – : " مَنْ أَتَىٰ بَهِيْمَةً فَاقْتُلُوْهُ وَاقْتُلُوْهَا مَعَهُ " . قال أبو داود : ليس هذا بالقوي . انظر سنن أبي داود ، كتاب : الحدود ، باب : فيمن أتىٰ بهيمة ٤ / ٢٧١ ، حديث رقم ٤٤٦٦ .
[9] انظر ثقات العِجلي ٢ / ١٨١ ، ت ١٣٩٨ .
[10] انظر تهذيب التهذيب ٨ / ٧٢ ، ت ١٢٢ نقلًا عنهما .

وقال أبو حاتم : ليس به بأس . وقال أبو زُرْعَة : مديني ثقة [1] . وقال النَّسائي : ليس بالقوي في الحديث وإن كان قد روىٰ عنه مالِك [2]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال : ربما أخطأ ، يُعتبَر حديثه من رواية الثقات عنه [3] . وقال ابن عَدِيّ : وعمرو بن أبي عمرو له أحاديث عن أنس - ﷺ - غير ما ذَكَرْتُ ، وروىٰ عنه مالِك ، وهو عندي لا بأس به ؛ لأن مالِكًا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق [4] . وقال ابن رجب : ثقة ، متفَق علىٰ تخريج حديثه [5] . وقال الذهبي : صدوق ، حديثه مُخَرَّج في الصحيحين في الأصول .

وقال في موضع آخر : وعمرو بن أبي عمرو حديثه صالح ، حَسَن ، منحط عن الدرجة العليا من الصحيح [6]. وقال ابن حجر : ثقة ، ربما وَهِم [7] .روىٰ له الجماعة .

المناقشة والترجيح

عرضنا فيما سبق أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي مفصلةً، والتي يمكن من خلالها القول بأن الإمام الذهبي مُحِقٌّ في تعقُّبه علىٰ الإمام ابن القَطَّان الذي رمىٰ هذا الراوي بالضعف . وحتىٰ يتسنىٰ لنا هذا القول يمكن أن نُحَلِّل أقوال العلماء علىٰ النحو التالي :

أولًا : أما الإمام ابن مَعِين ، وأبو داود : فقد ضعَّفاه من أجل روايته لحديث البهيمة [8]، وهذا تضعيف مردود ، فقد وثقه أكثر أئمة الجرح والتعديل كما سبقت الإشارة إليه عند عرض أقوال العلماء فيه . وأيضًا : لأن حديث البهيمة من الأحاديث القليلة التي

---

[1] الجرح والتعديل ٦ / ٢٥٢ ، ت ١٣٩٨ .

[2] انظر المجتبىٰ من السنن للإمام النَّسائي ، كتاب : الصيد ، باب : إذا أشار المُحْرِم إلىٰ الصيد فقتله الحلال ٥ / ١٨٧ ، حديث رقم ٢٨٢٧ ، ط . مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب . وذلك عند تعليقه علىٰ حديث :
" صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيْدُوْهُ أَوْ يُصَادُ لَكُمْ " .

[3] انظر ثقات ابن حِبَّان ٥ / ١٨٥ ، ت ٤٤٨٦ .

[4] الكامل لابن عَدِيّ ٥ / ١١٦ ، ت ١٢٨٢ .

[5] انظر شرح علل الترمذي ، فصل : في أقسام الرواة من حيث الاختلاف فيهم وتراجم كل قسم ٢ / ٧٩٧ .

[6] انظر ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨١ ، ت ٦٤١٤ .

[7] تقريب التهذيب صـ ٤٢٥ ، ت ٥٠٨٣ .

[8] هو حديث : " مَنْ أَتَىٰ بَهِيْمَةً فَاقْتُلُوْهُ ... الحديث " ، وقد سبق تخريجه في هامش صـ٤٥ من هذا البحث

وَهِمَ فيها عمرو بن أبي عمرو ، والتي لا تستوجب إطلاق الضعف عليه بحال .

ثانيًا : أما الإمام الجوزجاني : فإنه معروف بتعنُّته في الجرح ، فكلامه لا يُعَـوَّل عليه في اتهامه لهذا الراوي بالاضطراب . وعلىٰ فرض صحته فإنه لا يُحْمَل علىٰ الإطلاق ، وإنما يُحْمَل علىٰ الأحاديث القليلة التي وَهِمَ فيها هذا الراوي .

ثالثًا : وأما قول الإمام النَّسائي فيه (ليس بالقوي) : فهو لا يُعَدُّ جرحًا مفسدًا لحال هذا الراوي بل هو من الاصطلاحات الخاصة بالإمام النَّسائي ، كما أوضح ذلك الإمام الذهبي حيث نقل عن الإمام النَّسائي قوله : " وقولنا (ليس بالقوي) : ليس بجرح مفسد " [1] .

رابعًا : وأما الإمام الذهبي : فقد أشار إلىٰ أن هذا الراوي صدوق ، وليس بثقة كالإمام الزُّهْرِيّ في جلالته ، وأن حديثه في مرتبة الحَسَن ، إلا أنه ينحط عن المرتبة العليا من الصحيح . فهو قول يحتاج إلىٰ توجيه ؛ لأن هذا الراوي قد أخرج له أصحاب الصحيحين في الأصول باعتراف الإمام الذهبي نفسه [2] ، فكيف لا يكون حديثه إذًا في المرتبة العليا ؟ ! .

وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر – رحمه الله – مُعَقِّبًا علىٰ كلام الإمام الذهبي : " وحق العبارة أن يحذف (العليا) " [3] .

إذًا : فخلاصة حال هذا الراوي أنه ثقة ، وأن الوهم الواقع في بعض حديثه هو من قَبِيل الخطأ الوارد علىٰ الرواة الثقات ، والذي لا يَحُطُّ من مرتبتهم ، ولا يُقَلِّل من توثيقهم . ويؤيد ذلك : اتفاق الجماعة أصحاب الكتب الستة علىٰ إخراج حديثه ، فضلًا عن صاحبَيّ الصحيـــح الذَين ينتقيان رجالهما بعناية شديدة ، حيث لم يتوانيا عن الإخراج له في أصول كتابَيهما ، مع تجنبهما الأحاديث التي وَهِم فيها . وفي ذلك يقول الإمام ابن حجر – رحمه الله – : " ولم يُخَرِّج له البخاري من روايته عن عِكْرِمَة شيئًا بل أخرج له من روايته عن أنس – ﷺ – أربعة أحاديث ، ومن روايته عن سعيد

---

[1] انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث صـ ٨٢ .

[2] انظر قول الإمام الذهبي عن هذا الراوي في ميزان الاعتدال ٣ / ٢٨١ ، ت ٤٦٤١ .

[3] تهذيب التهذيب ٨ / ٧٢ ، ت ١٢٢ .

بن جُبَير ، عن ابن عباس - ﷺ - حديثًا واحدًا ، ومن روايته عن سعيد المَقْبِرِيّ ، عن أبي هريرة - ﷺ - حديثًا واحدًا ، واحتجَّ به الباقون " [1].فهو ثقةبغض النظر عن تضعيف الإمام ابن القَطَّان له .والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب.

[1] انظر هدي الساري ، الفصل التاسع : في سياق أسماء مَن طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٤٣١ .

المبحث السابع :
قُبَيْصَة بن عُقْبَة الكوفي

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " وحديث قُبَيْصَة بن عُقبة صاحب سُفيان لا يَعْرِض له ، وهو عندهم كثير الخطأ " [١].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " بل هو مُحتَجّ به عندهم ، مُوَثَّق مع وجود غلطه " [٢].

أقوال العلماء فيه

قال ابن سعد : كان ثقةً صدوقًا كثير الحديث عن سُفيان الثَّوْرِي [٣] . وقال أبو بكر بن أبي خَيثَمَة ، عن يحيىٰ بن مَعِين : ثقة في كل شيء ، إلا فيحديث سُفيان ، ليس بذاك القوي ، فإنه سَمِع منه وهو صغير [٤]. وقال أحمد : كثير الغلط ، وهو ثقة صالح لا بأس به [٥].

وقال العِجْلِيّ : ثقة [٦] . وسئل أبو زُرْعَة عن أبي نُعَيم ، وقُبَيْصَة فقال : كان قُبَيْصَة أفضل الرَّجُلَين ، وأبو نُعَيم أتقنالرَّجُلَين . وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن قُبَيْصَة ، وأبي حُذَيفة فقال : قُبَيْصَة أحلىٰ عندي ، وهو صدوق ، لم أرَ أحدًا من المحدثين يأتي بالحديث علىٰ لفظواحد لا يُغَيِّره سوىٰ قُبَيْصَة بن عُقبة ، وعَلِيّ بن الجَعْد ، وأبي نُعَيم في الثَّوْرِي[٧].

وقال النَّسائي : ليس به بأس [٨]. وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [٩] .

---

[١] بيان الوهم والإيهام ٥ / ٥٠٧ ، حديث رقم ٢٧٤١ .
[٢] انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٨٣ ، ت ٦٨٦١ .
[٣] الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٦ / ٤٠٣ .
[٤] انظر تهذيب الكمال ٢٣ / ٤٨١ ، ت ٤٨٤٣ نقلًا عنه .
[٥] انظر تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧٤ ، ت ٣٧٠ نقلًا عنه .
[٦] ثقات العِجلي ٢ / ٢١٤ ، ت ١٥١١ .
[٧] انظر الجرح والتعديل ٧ / ١٢٦ ، ت ٧٢٢ .
[٨] تهذيب التهذيب ٨ / ٣١٢ ، ت ٦٣١ نقلًا عنه .
[٩] ثقات ابن حِبَّان ٩ / ٢١ ، ت ١٤٩٦١ .

وقال الذهبي : صدوق جليل [1]. وقال في موضع آخر : شيخ البخاري ، حديثه في الكتب ، وهو ثقة [2] .

وقال ابن حجر : صدوق ربما خالف [3] .مات سنة خمس عشرة ومئتين .روىٰ له الجماعة.

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي مفصلةً ، يتضح لنا أن الإمام الذهبي مُحِقّ في تعقُّبه علىٰ الإمام ابن القَطَّان . فهذا الراوي ثقة ، لم يُضَعِّفه إلا الإمام يحيىٰ بن مَعِين حيث ضَعَّف روايته عن سُفيان الثَّوْرِي لكونه سَمِع منه وهو صغير السِّن . وقد رَدَّ العلماء هذا القول ، مصححين رواية قُبَيْصَة بن عُقبة عن سُفيان الثَّوْرِي .

قال الإمام الباجي – رحمه الله – : " أخرج البخاري في : الإيمان ، والبيوع ، وغير موضع عنه عن الثَّوْرِي " [4] .وقال الإمام الذهبي ردًا علىٰ قول الإمام ابن مَعِين في قوله أنه ثقة إلا في حديث الثَّوْرِي أنه : " لا بأس به " [5] .وقال الإمام ابن حجر : " من كبار شيوخ البخاري أخرج عنه أحاديث عن سُفيان الثَّوْرِي وافقه عليها غيره " [6] .فإخراج الإمام البخاري لمثل هذه الأحاديث له عن سُفيان الثَّوْرِي دليل علىٰ صحتها وصحة سماعه لها منه . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] ميزان الاعتدال ٣ / ٣٨١ ، ت ٦٨٦١ .

[2] انظر الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي صـ ١٥١ ، ت ٦٦ ، ط . دار البشائر الإسلامية بيروت .

[3] انظر تقريب التهذيب صـ ٤٥٣ ، ت ٥٥١٣ .

[4] انظر التعديل والتجريح ٣ / ١٢٠٦ ، ت ١٢٥١ .

[5] الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم صـ ١٥١ ، ت ٦٦ .

[6] انظر هدي الساري ، الفصل التاسع : في سياق أسماء مَن طُعِنَ فيه من رجال هذا الكتاب صـ ٤٣٥ .

المبحث الثامن :
مالِك بن الخَيْر الزَّبَادِي [1]

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " هو ممن لم تَثْبُت عدالته " [2].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما عَلِمنا أن أحدًا نَصَّ علىٰ توثيقهم ، والجمهور علىٰ أن مَن كان من المشايخ قد روىٰ عنه جماعة ، ولم يأتِ بما يُنْكَر عليه ، أن حديثه صحيح " [3] .

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [4] . وقال الذهبي : مِصري ، محله الصدق [5] .

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق يتبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي في محله .فهذا الراوي ثبتت عدالته بأمرين :

الأمر الأول : أنه روىٰ عنه جماعة من الرواة منهم : حَيْوَة بن شُرَيح ، وعبد الله بن وهب ،وزيد بن الحُبَاب ، ورُشدين بن سعد ، وغيرهم . ولا يخفىٰ ما فيهم من الرواة الثقات : كحَيْوَة ، وابن وهب .

الأمر الثاني : أن الإمام ابن حِبَّان وثقه ، وأشار الإمام الذهبي إلىٰ تحسين حاله ، فبذلك تنتفي جهالة الحال عنه . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

---

[1] هكذا ضبطه الإمام ابن حجر حيث قال : الزبادي بالمنقوطة والموحدة . انظر تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ٢ / ٢٢٤ ، ت ٩٩٣ ، ط . دار البشائر الإسلامية بيروت .

[2] بيان الوهم والإيهام ٤ / ٣١ ، ت ١٤٥١ .

[3] انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٤٢٦ ، ت ٧٠١٥ .

[4] انظر تعجيل المنفعة ٢ / ٢٢٤ ، ت ٩٩٣ نقلًا عنه .

[5] انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٤٢٦ ، ت ٧٠١٥ .

المبحث التاسع :
مَعقِل بن عُبَيْد الله الجَزَرِيّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " ومَعقِل عندهم مستَضعَف " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " بل هو عند الأكثرين صدوق لا بأس به " [2] .

أقوال العلماء فيه

قال يحيىٰ بن مَعِين : ضعيف [3]. وفي موضع آخر : ليس به بأس [4]. وفي موضع آخر : ثقة [5]. وقال عَلِيّ بن المديني : كان مَعقِل ثقة عند أصحابه [6] . وقال أحمد : صالح الحديث [7]. وفي موضع آخر : ثقة [8]. وقال النَّسائي : ليس به بأس [9].

وذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) وقال : وكان يخطئ ، لم يَفْحَش خطؤه فيستحق الترك ،وإنما كان ذلك منه علىٰ حَسْب ما لا يَنْفَكّ منه البَشَر [10].

وقال ابن عَدِيّ : ومَعقِل هذا هو حَسَن الحديث ، لم أجد في أحاديثهحديثًا منكرًا فأذكره ، إلا حَسْبَ ما وَجَدْتُ في حديث غيره ممن يَصْدُق في غلط حديث أو حديثين [11]. وقال ابن رجب : ثقة [12] . وقال الذهبي : صدوق ، تردد فيه ابن مَعِين [13] . وقال

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٤ / ٤٨٦ ، حديث رقم ٢٠٥٣ .
[2] ميزان الاعتدال ٤ / ١٤٦ ، ت ٨٦٦٤ .
[3] انظر الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ٣ / ١٣٠ ، ت ٣٣٧٤ نقلًا عنه .
[4] العلل ومعرفة الرجال ٣ / ٢٥ ، ت ٣٩٨٨ .
[5] تهذيب الكمال ٢٨ / ٢٧٤ ، ت ٦٠٩٢ نقلًا عنه .
[6] سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني صـ ١٧٣ ، ت ٢٥٦ .
[7] العلل ومعرفة الرجال ٢ / ٣١٠ ، ت ٢٣٨١ .
[8] انظر المصدر السابق ٢ / ٤٨ ، ت ٣١٨٨ .
[9] تهذيب الكمال ٢٨ / ٢٧٤ ، ت ٦٩٨٢ نقلًا عنه .
[10] ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٤٩١ ، ت ١١١١٩ .
[11] الكامل لابن عَدِيّ ٦ / ٤٥٢ ، ت ١٩٣٤ .
[12] انظر شرح علل الترمذي ، النوع الثالث : قوم في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم ٢ / ٧٩٣ .
[13] الكاشف ٢ / ٢٨١ ، ت ٥٥٥٥ .

ابن حجر : صدوق يخطئ [1] .

المناقشة والترجيح

من خلال ما سبق عرضه من أقوال أئمة الجرح والتعديل في هذا الراوي يتبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان تعقُّب صحيح . فخلاصة حال هذا الراوي أنه ثقة ، فقد وثقه أكثر العلماء ، ولم يُضَعِّفه إلا الإمام يحيىٰ بن مَعِين في أحد أقواله ، مع أنه وثقه حيث قال عنه : " ثقة " ، وقال أيضًا : " ليس به بأس " . ففي هذه الحالة يُقَدَّم تعديله لهذا الراوي علىٰ تجريحه له ؛ لأن جرحه غير مفَسَّر ، ولأنه هو الذي عارضه حينما وثقه ، فلعله تبيَّن له بعد اجتهاده أنه ثقة وليس بضعيف .

ولكن هذا الراوي هو من الرواة الثقات الذين لهم بعض الأوهام التي أخطأوا فيها ، والتي قَبِلها العلماء منهم إلىٰ جنب ما رووه . وفي ذلك يقول الإمام ابن حِبَّان : " ولو تُرِكَ حديث مَن أخطأ من غير أن يَفْحُش ذلك منه لوجب ترك حديث كل مُحَدِّث في الدنيا ؛ لأنهم كانوا يخطئون ، ولم يكونوا بمعصومين ، بل يُحتَجّ بخبر مَن يخطئ ما لم يَفْحُش ذلك منه ، فإذا فَحُشَ حتىٰ غَلَبَ علىٰ صوابه تُرِكَ حينئذ ، ومتىٰ ما عُلِمَ الخطأ بعينه وأنه خالَف فيه الثقات ، تُرِكَ ذلك الحديث بعينه ، واحتُجَّ بما سواه ، هذا حُكم المحدثين الذين كانوا يخطئون ، ولم يَفْحُش ذلك منهم " [2] .

ومما يدل علىٰ توثيقه أيضًا : أن الإمام مسلمًا قد أخرج له في عدة مواضع من صحيحه ، منها ما هو علىٰ سبيل الاحتجاج ، وذلك كالحديث الذي رواه من طريق سَلَمَة بن شَبِيب قال : حدثنا الحَسَن بن أَعْيُن ، حدثنا مَعقِل ، عن أبي الزُّبَيرقال : سألت جابرًا – ﷺ – عن ثمن الكلب والسِّنَّور [3]، قال : زجر النبي – ﷺ – عن ذلك [4] .

---

[1] انظر تقريب التهذيب صـ ٥٤٠ ، ت ٦٧٩٧ .

[2] انظر في ذلك ثقات ابن حِبَّان ٧ / ٤٩٢ ، ت ١١١١٩ .

[3] السِّنَّور : الهِرُّ والهِرَّة . انظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٥ / ٥٩٠ ، ط . المكتبة العلمية بيروت ، مادة : هرر .

[4] الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب : البيوع ، باب : تحريم ثمن الكلب وحُلوان الكاهن ومهر البَغِيّ والنهي عن بيع السنور ٣ / ١١٩٩ ، حديث رقم ١٥٦٩ .

فقد أورد له في هذا الباب حديثًا واحدًا في النهي عن بيع السنور ولم يورد غيره ، مما يدل علىٰ أنه احتج به في معنىٰ هذا الحديث . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

المبحث العاشر :
أبو إِدْرِيس السُّكُونِي

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان :" لا يُعْرَف روىٰ عنه غير صفوان بن عمرو ، فحاله مجهولة "[1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " قد روىٰ عنه غير صفوان ، فهو شيخ محله الصدق ، وحديثه جيد " [2] .

أقوال العلماء فيه

قال الذهبي : لا يُعْرَف [3] . وقال ابن حجر : مقبول [4] .

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال العلماء في هذا الراوي يتبيَّن لنا أن تعقُّب الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان تعقُّب غير صحيح ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول : أن الإمام الذهبي حينما اعترض علىٰ الإمام ابن القَطَّان في أن هذا الراوي قد روىٰ عنه غير صفوان بن عمرو ، لم يُسَمِّ هذا الراوي الآخر ، في حين أن الإمام ابن القَطَّان جزم بأنه ما روىٰ عنه غير صفوانهذا [5]، فيُقَدَّم الجزم علىٰ الظنّ ، ومن ثَمَّ فإن جهالة عين هذا الراوي تظل باقية علىٰ حالها .

الوجه الثاني : أن حُكم الإمام الذهبي عليه بأنه : " شيخ محله الصدق وحديثه جيد " حُكم فيه مقال ، وغير مُسَلَّم به . فقد عارض الإمام الذهبي حُكمه هذا بنفسه ، حيث قال في موضع آخر كما سبقت الإشارة إليه : " لا يُعْرَف " . وحَكَم عليه الإمام ابن حجر بقوله : " مقبول " .

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٣ / ٣٩١ ، حديث رقم ١١٣١ .
[2] انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٤٨٧ ، ت ٩٩٣٦ .
[3] انظر الكاشف ٢ / ٤٠٦ ، ت ٦٤٨٨ .
[4] تقريب التهذيب صـ ٦١٧ ، ت ٧٩٢٧ .
[5] انظر تهذيب التهذيب ١٢ / ٦ ، ت ٨٢٥٣ .

وقد قال الإمام ابن حجر تعقيبًا علىٰ قول الإمام الذهبي : " وقول الذهبي : إن مَن روىٰ عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق ، لا يوافقه عليه مَن يبتغي علىٰ الإسلام مزيد العدالة ، بل هذه الصفة هي صفة المستورين الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم " [1]. فكيف بمَن لم يروِ عنه غير واحد ؟ ! ومن ثَمَّ يَصْدُق قول الإمام ابن القَطَّان فيه أن حاله مجهولة .

والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب .

[1] انظر تهذيب التهذيب ١٢ / ٦ ، ت ٨٢٥٣ .

المبحث الحادي عشر :
أبو عِيْسَى الخُرَاسانيّ

قول الإمام ابن القَطَّان فيه

قال الإمام ابن القَطَّان : " لا يُعْرَف حاله " [1].

تعقُّب الإمام الذهبي عليه

قال الإمام الذهبي : " ذا ثقة " [2] .

أقوال العلماء فيه

ذكره ابن حِبَّان في كتاب (الثقات) [3] . وقال الذهبي : ثقة [4] . وقال ابن حجر : مقبول ، وحديثه عن ابن عُمَر – رضي الله عنه – مرسل [5] .

المناقشة والترجيح

بعد عرض أقوال أئمة الجرح والتعديل ، يتبيَّن لنا صحة تعقُّب الإمام الذهبي . فهذا الراوي ليس بمجهول العين ، فقد روىٰ عنه : حَيْوَة بن شُرَيح ، وسعيد بن أبي أيوب ، وعبد الله بن لَهِيْعة ، ومعاوية بن صالح الحِمْصي ، ونافع بن يزيد ، ويحيىٰ بن أيوب . ولا يخفىٰ ما فيهم من الثقات المعروفين .

كما أنه ليس بمجهول الحال أيضًا ، فقد وثقه كُل من : الإمام ابن حِبَّان ، والإمام الذهبي .

فظهر بذلك عدم صحة قول الإمام ابن القَطَّان فيه . والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم بالصواب.

---

[1] بيان الوهم والإيهام ٣ / ٤٥١ ، حديث رقم ١٢١١ .
[2] انظر ميزان الاعتدال ٤ / ٥٦٠ ، ت ١٠٤٩٤ .
[3] ثقات ابن حِبَّان ٦ / ٣٩٢ ، ت ٨٢٥٠ .
[4] الكاشف ٢ / ٤٤٩ ، ت ٦٧٧٤ .
[5] انظر تقريب التهذيب صـ ٦٦٣ ، ت ٨٢٩٥ .

الخاتمة

أولا : النتائج المستخلصة من البحث

١ – أن الإمام الذهبي – رحمه الله – من أهم أئمة الجرح والتعديل في القرن الثامن الهجري، والذي يتميَّز باعتداله في منهجه النقدي وأحكامه علىٰ الرواة .

٢ – دقة هذا العالِم الجليل ، وتبحُّره في عِلْم الجرح والتعديل ، وسَبْره لأقوال مَن سبقه من الأئمة ، ونقده لمناهجهم بطريقة علمية صحيحة تتَّسم بالحيادية والموضوعية .

٣– يُعَدّ كتاب (ميزان الاعتدال) من أهم المؤلفات النقدية التي خَلَّفها لنا الإمام الذهبي –رحمه الله – ، وهو يشتمل علىٰ ثروة هائلة من الألفاظ النقدية التي يحتاج إليها الباحث المتبحِّر في عِلْم الجرح والتعديل .

٤ – احتوىٰ كتاب (ميزان الاعتدال) علىٰ جملة كبيرة ومفيدة من التعقُّبات التي تعقَّبها الإمام الذهبي – رحمه الله – علىٰ غيره من أئمة الجرح والتعديل والذين من بينهم : الإمام عَلِيّ بن المديني ، والإمام ابن القَطَّان . وقد تميَّز كل من الإمامَين الجليلَين بمنهجه الخاص في نقد الرواة

والذي لا يخفىٰ علىٰ كل مشتغل بهذا العِلْم ، مما أدىٰ إلىٰ إثراء البحث في إبراز تلك التعقُّبات وفوائدها .

ثانيًا : توصيات البحث

أوصي نفسي وكل باحث في مجال علوم الحديث أن يتبحَّر في دراسة المصطلحات والألفاظ النقدية الخاصة بكل إمام من أئمة الجُرح والتعديل ؛ حتىٰ يتسنىٰ له معرفة حال الرواة ، والحكم عليهم بأدق طريقة ممكنة . كما أوصي أيضًا بدراسة تعقُّبات أئمة الجرح والتعديل بعضهم علىٰ بعض ، فإن هذا بلا شك ينمي المَلَكَة النقدية الحديثية لدىٰ الباحث ، ويوقفه علىٰ غوامض الدُّرَر ، وفوائد الغُرَر التي تلوح من مناهج هؤلاء الأئمة وأقوالهم .

وبعد ، فإني أحمد الله تعالىٰ أن أكرمني ومَنَّ عليَّ بإتمام هذا العمل المتواضع

ولله تعالىٰ الكمال كله ، فما كان في هذا العمل من صواب فمنه ونعمة ، وما كان فيه من خطأ وذلل فمن نفسي والشيطان ، أسأل الله تعالىٰ أن يتجاوز عنه ، وأسأله أن يجعل عملي هذا متقبَّلًا ، خالصًا لوجهه الكريم ، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلِّ اللهم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم .

قائمة المراجع

*البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، تأليف : ابن المُلَقِّن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ، المتوفىٰ سنة ٨٠٤ هـ ، تحقيق : مصطفىٰ أبي الغيط ، وعبد الله بن سليمان ، وياسر بن كمال ، الناشر : دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

*بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، تأليف : أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي ، المتوفىٰ سنة ٦٢٨ هـ ، تحقيق : د . الحسين آيت سعيد ، الناشر : دار طيبة الرياض ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

* البحر الزخار ، اسم المؤلف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله ، دار النشر : مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم – بيروت ، المدينة - ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولىٰ ،

*تاريخ بغداد ، تأليف : أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ ، دار النشر : دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ .

*تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلَّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها ، تأليف : أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر ، المتوفىٰ سنة ٥٧١ هـ ، دراسة وتحقيق : علي شيري ، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩ هـ١٩٩٨ م .

*تاريخ يحيىٰ بن معين رواية الدوري ، تأليف : أبي زكريا يحيىٰ بن معين ، المتوفىٰ سنة ٢٣٣هـ ، تحقيق : د . أحمد محمد نور سيف ، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

*تذكرة الحفاظ ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، دراسة وتحقيق : زكريا عميرات ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولىٰ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

*تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : د . إكرام الله إمداد الحق ، الناشر دار البشائر الإسلامية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦ م .

*التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، تأليف : سليمان بن خلف ابن سعد بن أيوب الباجي المالكي ، المتوفىٰ سنة ٤٧٤ هـ ، تحقيق : د . أبو لبابة حسين الناشر : دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض / السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

*تقريب التهذيب ، تأليف : الإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : محمد عوامة ، طبعة دار الرشيد سوريا ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

*تهذيب الأسماء واللغات ، تأليف : الإمام محيي الدين بن شرف النووي ، المتوفىٰ سنة ٦٧٤ هـ ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، الناشر : دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦ م

*تهذيب التهذيب ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢

هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
* تهذيب الكمال ، تأليف : جمال الدين يوسف ابن الزكي عبد الرحمن أبي الحجاج المزي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ ، تحقيق : د . بشار عواد معروف ، الناشر : مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
*الثقات ، تأليف : محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، طبعة دار الفكر ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
*الجامع الصحيح سنن الترمذي ، تأليف : محمد بن عيسىٰ السلمي ، أبي عيسىٰ الترمذي ، المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ .
*الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه ، تأليف : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي ، المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ تحقيق : أ د . مصطفىٰ ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه كلية الشريعة بدمشق ، الناشر : دار ابن كثير ، اليمامة بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
*الجرح والتعديل ، تأليف : عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولىٰ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢م .
*ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو موثق ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبي عبد الله الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : محمد شكور أمرير الميادیني ، الناشر : مكتبة المنار الزرقاء ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
*ذكر من يعتمد قوله في الجُرح والتعديل ، تأليف : الإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز أبي عبد الله الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، اعتنىٰ به : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
*الرد علىٰ ابن القطان في كتابه (بيان الوهم والإيهام) ، تأليف : الحافظ محمد بن أحمد ابن عثمان شمس الدين أبو عبد الله الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : أبي عبد الأعلىٰ خالد ابن محمد بن عثمان المصري ، الناشر : دار الفاروق الحديثة مصر ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
*رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة وغيرهم في وصف سننه ، تأليف : سليمان بن الأشعس أبي داود السجستاني ، المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق : محمد الصباغ ، الناشر : دار العربية بيروت ، الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ .
*الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، تأليف : أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي الهندي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ .
*الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم ، تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز أبي عبد الله الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : محمد إبراهيم الموصلي ، الناشر : دار البشائر الإسلامية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
*سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، تأليف : علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن

المديني ، المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ ، تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر الناشر : مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
*سنن أبي داود ، تأليف : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفىٰ سنة ٢٧٥ هـ ، الناشر : دار الكتاب العربي بيروت / لبنان ، الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ .
*سير أعلام النبلاء ، تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، حسين الأسد ، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت بدون تاريخ .
*شرح علل الترمذي ، تأليف : الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، المتوفىٰ سنة ٧٩٥ هـ ، تحقيق : د . نور الدين عتر ، طبعة دار الملاح للطباعة والنشر .
*صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ ، وقف علىٰ طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي ، مع زيادات عن أئمة اللغة : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
*الضعفاء الكبير ، تأليف : أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي المكي ، المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ ، تحقيق : د . عبد المعطي أمين قلعجي ، منشورات محمد علي بيضون ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .الضعفاء والمتروكون ، تأليف : أحمد بن علي بن شعيب النسائي ، المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، طبعة دار المعرفة بيروت ، طبعة جديدة ومنقحة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
*الضعفاء والمتروكون ، تأليف : عبد الرحمن بن علي بن محمد أبي الفرج ابن الجوزي ، المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ ، تحقيق : عبد الله القاضي ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
*طبقات الشافعية الكبرىٰ ، تأليف : الإمام تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، الناشر : دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣ هـ .
*الطبقات الكبرىٰ ، تأليف : محمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري الهاشمي المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ ، الناشر : دار صادر بيروت ، الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ .
*الطبقات الكبرىٰ القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، تأليف : أبي عبد الله محمد ابن سعد بن منيع الهاشمي ، المتوفىٰ سنة ٢٣٠ هـ ، تحقيق : زياد محمد منصور ، الناشرمكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨ هـ .
*العلل ومعرفة الرجال ، تأليف : أحمد بن محمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني الحنبلي ، المتوفىٰ سنة ٢٤١ هـ ، تحقيق : وصيّ الله بن محمد عباس ، الناشر : المكتب الإسلامي دار الخاني بيروت ، الرياض ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
*الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبي عبد الله الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، وحاشيته للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي ، المتوفىٰ سنة ٨٤١ هـ ، تحقيق : محمد عوامة ، أحمد محمد نمر الخطيب ، الناشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن جدة ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

*الكامل في ضعفاء الرجال ، تأليف : عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبي أحمد الجرجاني ، المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ ، تحقيق : يحيىٰ مختار غزاوي ، طبعة دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
*الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، تأليف : أبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال ، تحقيق : عبد القيوم بن عبد رب النبي ، الناشر : دار المأمون بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٩٨١ م .
*لسان الميزان ، تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ تحقيق : دائرة المعارف النظامية الهند ، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
*المجتبىٰ من السنن ، تأليف : أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ، المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ ، تحقيق : عبد الفتاح أبي غدة ، دار النشر : مكتب المطبوعات الإسلامية حلب ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
*المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تأليف : الإمام محمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي البستي ، المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ ، تحقيق : محمود بن إبراهيم ، دار النشر دار الوعي حلب ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٦ هـ .
*المستدرك علىٰ الصحيحين ، تأليف : محمد بن عبد الله بن البيع أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ ، تحقيق : مصطفىٰ عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
*معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، تأليف الإمام الحافظ : أبي الحسن : أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي ، المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ بترتيب الإمامين : نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ، المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ ، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفىٰ سنة ٧٥٦ هـ ، مع زيادات الحافظ : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، دراسة وتحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، الناشر : مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
*المعجم الأوسط ، تأليف : أبي القاسم أحمد بن سليمان الطبراني ، المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، الناشر : دار الحرمين القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥ هـ .
* المغني في الضعفاء ، تأليف : الإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، كتبه : أ . د . نور الدين عتر أستاذ التفسير وعلوم القرآن والحديث وعلومه بكلية الشريعة جامعة دمشق ، اعتنىٰ بطبعه ونشره : خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، طبع علىٰ نفقة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر ، الطبعة الأولىٰ بدون تاريخ .
*الموقظة في علم مصطلح الحديث ، تأليف : الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبي عبد الله الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
*ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان أبي عبد الله الذهبي ، المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، طبعة دار المعرفة بيروت ، الطبعة الأولىٰ بدون

تاريخ .
*نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر ، تأليف : شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الناشر : مطبعة سفير بالرياض / السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢ هـ .
*النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ، تأليف : أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، تحقيق : ربيع بن هادي عمير المدخلي ، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
*النهاية في غريب الحديث والأثر ، تأليف : أبي السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزري ، المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ ، تحقيق : طاهر محمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، الناشر : المكتبة العلمية بيروت ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
*هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تأليف : شهاب الدين أحمـــــد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، الطبعة الثانية بدون تاريخ .

فهرست الموضوعات

ملخص البحث..... ٤١٧
المقدمة..... ٤١٩
سبب اختيار هذا الموضوع..... ٤٢٠
خطة البحث..... ٤٢٠
التمهيد..... ٤٢٣
الإمام الذهبي وكتابه (الميزان)..... ٤٢٣
الفصل الأول :..... ٤٢٥
تعقُّبات الإمام الذهبي علىٰ الإمام عَلِيّ بن المديني..... ٤٢٥
بين يدَي الإمام ابن المديني..... ٤٢٥
المبحث الأول : حَنْظَلَة بن أبي سُفْيَان الجُمَحِيّ ٤٢٨
المبحث الثاني : طَلْحَة بن نَافِع أبو سُفْيَان الوَاسِطِيّ ٤٣١
المبحث الرابع : عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن مَعْقِل المُزَنِي..... ٤٣٦
المبحث الخامس : القاسم بن العَبَّاس الهَاشِمِيّ اللَّهَبِيّ المَدَنِيّ ٤٣٨
المبحث السادس : مُحَمَّد بن أبي القاسم الطَوِيل الكُوْفِيّ ٤٤٠
الفصل الثاني : تعقُّبات الإمام الذهبي علىٰ الإمام ابن القَطَّان ٤٤٢
المبحث الأول : حَفْص بن بُغَيل الهَمْدَانِيّ المُرْهِبِيّ الكُوْفِيّ ٤٤٦
المبحث الثاني : زُفَر بن وَثِيْمَة بن مَالِك بن أَوْس بن الحَدْثَان النَّصْرِيّ ٤٤٨
المبحث الثالث : صَالِح ابن أبي جُبَيْر الغِفَارِيّ..... ٤٥٠
المبحث الرابع : صَالِح بن أبي عَرِيْب الْحَضْرَمِيّ ٤٥٢
المبحث الخامس : عبد الله بن أَوْس..... ٤٥٤
المبحث السادس : عَمْرُو بن أبي عَمْرُو مولىٰ المُطَّلِب..... ٤٥٦
المبحث السابع : قُبَيْصَة بن عُقْبَة الكوفي ٤٦٠
المبحث التاسع : مَعقِل بن عُبَيْد الله الجَزَرِيّ..... ٤٦٣
المبحث العاشر : أبو إِدْرِيس السُّكُونِي ٤٦٦
المبحث الحادي عشر : أبو عِيْسَىٰ الخُرَاسانيّ..... ٤٦٨
الخاتمة..... ٤٦٩
قائمة المراجع..... ٤٧١
فهرست الموضوعات..... ٤٧٦